قياس قوة الدولة
دراسة في جغرافية القوّة

عمر الفاروق السيد رجب*

* أستاذ بقسم الجغرافيا بجامعة عين شمس ، ويعمل حاليا بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالأحساء ـــ المملكة العربية السعودية .

الملخص

من زاوية معينة ، يعد موضوع « قوة الدولة » من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوستراتيجية المعاصرة ، ليس بالمعنى الضيق للقوة العسكرية وحدها ، ولكن أساساً بالمعنى الحضاري الأشمل ، باعتبارها ــ قوة الدولة ــ المحصلة الأخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية + قدراتها الاقتصادية + بنيتها الثقافية والاجتماعية + نظمها السياسية والادارية + علاقاتها الدولية + فعاليتها العسكرية + عناصر عديدة أخرى) . وعلى وجه الدقة ، فإن هذه المحصلة ليست مجرد مجموع العناصر في حد ذاتها ، بل وأيضا فيما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات ، وما يتداعى عن تفاعلاتها ــ داخل الدولة الواحدة ، وبينها وبين غيرها ــ من نتائج واحتمالات .

وتظهر حسابات قوة الدولة وقد تضمنت عددا من المعادلات الرياضية المعقدة . وقد وجدت هذه الدراسة ما يناسبها في هذه المعادلة البسيطة (ك + ص + ع + ذ × س + ن + م) التي وردت ضمن تقرير أصدرته « أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، القاهرة ، ١٩٨٢ » ، ومن ثم كانت البداية لهذه الدراسة التي تضمنت ــ عدا المقدمة ــ النقاط الآتية :

أ) قياس قوة الدولة :

وتتضمن تعريفا عاما بحدود الموضوع والمنهج ومشاكلهما ، مع الاهتمام بإبراز أهدافه الأساسية . ولما كان قياس القوة بمثابة نوع من التوصيف الكمي للعناصر الطبيعية والاقتصادية والحضارية والسكانية (وغير ذلك) في دولة معينة ، فإن الهدف منه إنما يتجلى عندما نصب نتائجه في وعاء التخطيط لهذه الدولة ، من أجل مزيد من الصحة والسلامة لبنيتها العامة . ويستند الأمران (التوصيف الكمي + التخطيط) من الناحية النظرية إلى مبدأين أساسيين هما :

ــ أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق .
ــ أنه في إمكان أي دولة ــ في الاطار الحضاري ــ أن تتحرك نحو القوة .

ب) كيفية قياس القوة (نموذج منهجي) :

ينطوي قياس قوة الدولة على سؤال مبدئي ذي شقين :
ــ ماذا نقيس ؟ وكيف نقيس ؟
ذلك أن الدولة ــ مهما صغرت ــ كيان معقد متفاعل في سياق لا يهدأ أو يتوقف من التغير والتطور . ويتحدد المطلوب منهجياً في التعرف عليها ــ الدولة ــ بأكبر قدر ممكن من التفصيلات (المعلومات) ، ثم قياسها بأكبر قدر ممكن من الدقة (المنهج الكمي) ، ثم إجراء التحليلات والمقارنات غير المتحيزة (المقارنة والترتيب) ، ثم تحديد جوانب القوة ونقاط الضعف (التوصيات التخطيطية) . فهذه المعلومات + المنهج الكمي + المقارنة والترتيب + التوصيات التخطيطية) ، تمثل الخطوات الأساسية في قياس قوة الدولة من الناحية المنهجية .

جـ) كيفية قياس القوة (نموذج منهجي) :

ربما يكون من المفيد بعد تحديد الخطوات المنهجية لقياس قوة الدولة ، التقدم بهذه الدراسة خطوة للأمام ،

تطبيقية هذه المرة ، وذلك بالنسبة للقوتين الرئيسيتين في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي) . وقد تمت هذه الخطوة خلال التحليل الجيوستراتيجي لمجموعة العناصر الأساسية الواردة في المعادلة المشار إليها سابقا ، على أنه تجدر الاشارة إلى أن نتائج هذا التحليل ليست نهائية ، بل هي قابلة لاعادة التقييم والمراجعة . وهي ــ بالنسبة لهذه الدراسة ــ نتائج دراسة تطبيقية لنموذج سياسي معيّن يتميز ببروزه الفائق في الخريطة العالمية الراهنة ، وهي دراسة قابلة للتكرار بالنسبة لغيره ، بشرط مراعاة كافة الشروط المنهجية والفكرية المحددة لهذا الموضوع الهام ، موضوع قياس قوة الدولة ، هذا الموضوع الذي يجدر به أن ينال اهتمام مراكز البحوث الاستراتيجية والجامعات في الدول العربية ، باعتبارها تخوض صراعا مضنيا من أجل إثبات جدارتها الحضارية في الساحة العالمية المعقدة الحسابات ، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تضافر جهود الباحثين والعلماء من تخصصات شتى ، كما يحتاج إلى تكنولوجيا الحسابات في أعلى مستوياتها ، كما هو يحتاج ــ أيضا ــ إلى أجهزة رصد ومتابعة ــ سنوية ــ تلتزم غاية الدقة والموضوعية والصرامة المنهجية ــ وتبتعد عن مزالق الدعاية والتحيز بالنسبة لها ولغيرها ، وذلك في إطار من المبادىء الفلسفية الأساسية لعمليات القياس المختلفة ، ليس فقط بهدف التعرف على وضعيتها وترتيبها من القوى الأخرى ، بل وأساسا بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من السلامة والصحة والحيوية لبنيتها الحضارية .

مقدمـــــة :

تقف الجغرافية السياسية في وضع فريد ومتميز بين كافة فروع الجغرافية البشرية والاقتصادية ، ليس باعتبار ميدانها ــ الدولة ــ كظاهرة متغيرة فحسب ، وإنما ــ أيضا ــ باعتبارات تعدد مناهجها وتشابكها مع علوم أصولية عديدة ، تهتم بذات الظاهرة ــ الدولة ــ من وجهات نظر مختلفة ومن زوايا متباينة ، وكان على الجغرافية السياسية أن تقدم منظورا جديدا لظاهرة تهتم بها علوم التاريخ والسياسة والاقتصاد والحضارة والفلسفة وغيرها ، ليس فقط بهدف توضيح جدارتها كعلم بين العلوم ، وإنما أساسا من أجل المساهمة في تفسير هذه الظاهرة المعقدة ، وكان عليها أن تشق طريقها دون أن تفقد هويتها الجغرافية باعتبارها فرعا من فروعها ، تتهددها باستمرار مزالق الذوبان في علوم أخرى أقدم منها ، خاصة وأنها ــ الجغرافية السياسية ــ تستمد قدراً كبيراً من مادتها العلمية من موضوعات هذه العلوم ومن نتائجها (Muir, 1975) .

قياس قوة الدولة :

من زاوية معينة .. قد ينظر لموضوع « قوة الدولة » باعتباره جوهر الجغرافية السياسية وهدفها النهائي ، ليس فقط بالمعنى العسكري الضيق للقوة ، ولكن بالمعنى الحضاري الأشمل ، باعتبارها ــ قوة الدولة ــ المجموع الأخير لكافة عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية ، ولكافة مواردها الطبيعية ، كما تتمثل في الأرض والشكل والموقع والمساحة والمناخ والنبات والمياه وغير ذلك ، والواقع أن هذا المجموع ليس عملية جمع مطردة لمزايا حضارية

وطبيعية تتضمنها الدولة ، فهي تتضمن العديد من عمليات الطرح أيضا لما قد تنطوي عليه من سلبيات ومشاكل داخل إطارها الطبيعي والحضاري المعقد ، فلم توجد بعد تلك الدولة المثالية التي قدمتها الفلسفة في نماذج شتى ، وعند هذه النقطة يظهر تحديد « **قوة الدولة** » في صورة عمليات حسابية متصلة لقياس عناصرها ومكوناتها ، تبعاً لمستويات معينة اتفق عليها كمحكات للقياس والمقارنة ، ويتطلب ذلك ــ أولا ــ قدراً وافرا من المعلومات عن مختلف عناصر الدولة في صورة رقمية احصائية ، كما يتطلب ــ ثانيا ــ تحليلا موضوعيا لها ، وقياسا دقيقا لأبعادها . فإذا لم تتوافر المعلومات الكافية استحالت عملية القياس والمقارنة ، وتعذر الوصول إلى الهدف وهو قياس القوة ، وكذلك إذا ما تحيزت التحليلات ، لا يعود الموضوع ــ قياس قوة الدولة ــ من موضوعات الجغرافية السياسية ، ولا يتجاوز عندئذ أن يكون عملا من أعمال الدعاية والجيوبوليتيكا (Moodie, 1961:8) .

وهكذا تتحدد شروط الموضوع وحدوده في المادة الكافية إحصائياً ، وفي المنهج التحليلي الموضوعي البعيد عن التحيز ، على أن الأمور ــ بعد ذلك ــ ليست يسيرة ، فهناك بعض العناصر الثقافية والتاريخية والاجتماعية التي يصعب تقديمها في جداول إحصائية مناسبة ، كما أن هناك عناصر أخرى تفتقر أرقامها للدقة المنشودة لأسباب شتى (مثل أرقام التعدادات السكانية لدول العالم النامي) ، كما أن هناك بعض الدول التي تحيط مصادرها الاحصائية بستار من السرية والغموض لأسباب معينة ، وهناك غيرها قد توفر لها عدد كبير من عناصر القوة ومع ذلك تظهر في مرتبة أدنى من المتوقع لها ، لأسباب عميقة قد تستعصي على القياس ، والعكس ــ أحيانا ــ صحيح ، حيث قد تبرز بعض الدول بحجم من القوة يفوق المتوقع من نتائج حسابات عناصر القوة المتوفرة لديها ، وهكذا .. إذا كان موضوع قياس قوة الدولة قد توصل إلى تحديد موضوعه ومنهجه ، فإنه ــ بعد ــ مايزال يواجه مشكلات تطبيقه عمليا ، وما يزال يمر بسلسلة متواصلة من التجارب التي تقوم بها مراكز قياس القوة والبحوث الاستراتيجية في دول العالم الأكثر تقدما (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٧) .

وإذا كانت الخريطة السياسية العالمية تفصح عن عدد من مستويات القوة فيها ، كما تظهر فيما يعرف بالدول الكبرى أو القوى العظمى ، وفيما يليها من مستويات وتحالفات وتكتلات وتوابع تدور في فلكها (Dean, 1974) ، فإن هناك عدداً كبيراً من التساؤلات التي تحيط بهذه الخريطة ، يتصل بعضها حتى بما استقر وضعه منها كقوى كبرى حازت عدداً كبيراً من نقاط القوة الطبيعية والحضارية ، فهل هي ــ حقيقة ــ قوى كبرى ؟ وما هي نسبة الجانب الدعائي في بروزها العالمي ؟ وما هي نقاط الضعف في بنيتها السياسية الظاهرة والمستترة ؟ وما هي نتائج معالجاتها لهذه النقاط ؟ وهل هي قابلة أصلا للعلاج ؟ ثم ماهي المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى استمرارها كقوة عظمى ؟ أو هذه التي يمكن أن تؤدي إلى تراجعها ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة . وبالطبع فإن هناك عددا أكبر من الأسئلة التي تحيط بظلال القوة الأخرى في هذه الخريطة ، ومن هنا ، يجدر النظر إليها ــ أي الخريطة ــ باعتبارها تقدم إطارات للقوة ما تزال في معظمها وصفية

وغير كمية ، يتخللها ـــ في نسبة ما منها ـــ شوائب التحيز والدعاية وضعف درجة الموضوعية ، ثم هي تعكس أوضاعا ـــ مهما طالت ـــ فهي في حقيقتها مؤقتة ونسبية ، تلم بها ـــ في كل حين ـــ التغيرات التي يصعب حسابها جميعها بكل دقة . كما أنها تعكس صورة من صور التوازن على شكل هرم للقوى ، تقع عند قمته القوى المعروفة بالكبرى ، ويشغل قاعدته العريضة العدد الأكبر من دول العالم ، وبينهما ـــ القمة والقاعدة ـــ تتوزع بقية الدول في مستويات متغيرة بين صعود وهبوط ، تبعا لما تضيفه أو لما ينقص منها من نقاط مع مرور الأيام ، ومع ما تتعرض له من مؤثرات ومتغيرات ، وليس هذا التوازن أبديا ، بل هو محكوم بحسابات دقيقة ، وبألوف من التفصيلات والتغيرات شبه اليومية ، مما يقتضي من الباحث الاستراتيجي أن يضع ذلك في اعتباره دائماً ، وأن ينظر إلى هذه الخريطة باعتبارها مؤقتة ونسبية ، فضلاً عن كونها ـــ في نسبة منها ـــ وصفية دعائية ، وأنها تعكس توازناً قائماً تلم به المتغيرات من كل جانب ، وفي كل حين . (Liska, 1957: 5)

وهكذا تظهر « قوة الدولة » كموضوع من أهم موضوعات الجغرافية السياسية ، كما يظهر القياس الكمي لهذه القوة ، كأسلوب أساسي لقياسها (Muir, 1975: 33) ، يتميز عنها باتجاهه نحو هدف شديد الوضوح (وإن صعبت وسائله) ، كما أن يتخذ من الأرقام الاداة الوحيدة والممكنة لتحقيق القياس والمقارنة لكافة عناصر الدولة التفصيلية ، مستنداً إلى ذلك التعريف البسيط للدولة باعتبارها أرضا ومجتمعا واقتصادا ونظاما وحدودا ، منطلقا منه إلى دراسة ما يتضمنه كل عنصر منها من نقاط وزوايا تفصيلية ، هذه التي تتم حساباتها ـــ جمعاً وضربا وقسمة ـــ للتوصل إلى محصلتها الأخيرة ، كما تتمثل في عدد من النقاط التي يتفاوت نصيب كل دولة منها ، ومن ثم يمكن ترتيبها ـــ الدول ـــ تصاعديا أو تنازليا ، كما يمكن تصنيفها إلى مجموعات ، ويتطلب ذلك إلماما بطريقة قياس كل عنصر منها كميا ، وكذلك بطريقة قياس كل زاوية تفصيلية من هذه العناصر الأساسية ، وليس ذلك ـــ كما سبقت الاشارة ـــ يسيرا ، فإذا كان من السهل نسبيا التعرف على نواحي معينة مثل نسبة المتعلمين بين المجتمع السكاني لدولة ما ، أو على نسبتي سكان الريف والمدن إلى جملة سكانها ، أو عن درجة إسهامها في التجارة الدولية ، أو عن وزن الصناعات الثقيلة في بنيتها الاقتصادية ، إلى غير ذلك مما أصبح متاحا في الجداول الاحصائية لمعظم دول العالم، أو في الدراسات التي تصدرها مراكز القياس والبحوث ، أو النشرات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، فإن هناك بعض العناصر الأخرى التي تحتاج لاجراءات استقصائية واسعة ودقيقة ، لتحويلها من صورتها الوصفية إلى صورة كمية تتيح القياس والمقارنة ، فإن عنصرا مثل مستوى الطموح Level of Aspiration الشخصي والاجتماعي ، لا يكفي تحديده بالقول (وصفياً) بأن مستوى الطموح هذا في دولة معينة مرتفعا ، وفي دولة أخرى منخفضا ، وفي ثالثة متوسطا ، حيث يتطلب ذلك ـــ بداية ـــ التحديد الدقيق للمصطلح (مستوى الطموح) ، ثم توضيح جوانبه وأبعاده ، هذه التي لابد تختلف نسبياً من مجتمع لآخر ، ثم بناء

استمارة استقصائية ، وتطبيقها بين فئات المجتمع وطبقاته في الريف والحضر ، للكشف عن ظلال مضمون المصطلح التي غالبا ما تتباين حتى داخل المجتمع الواحد ، ثم جدولة النتائج وتحديد معاملاتها وتحليل نتائجها ، وبعد ذلك يوضع مقياس يوضح ظلال مستويات الطموح من خلال أرقامه ، وباستخدام طرق إحصائية معينة يمكن التوصل إلى نوع من المتوسط العام لمستويات الطموح لمجتمع معين في دولة معينة ، ومقارنته بغيره في غيرها ، ويحتاج ذلك إلى جهود واسعة ومتواصلة ، وإلى استخدام الآلة في وضع البرنامج وفي تنفيذه وفي عرض نتائجه وفي تقييمها ومتابعتها بين الحين والآخر (بدر ، ١٩٦٥ : ١٠٨) ، ومن الواضح أن قياس « مستوى الطموح » ليس سوى نقطة تفصيلية من دراسة « المجتمع الذي هو أحد عناصر الدولة (الأرض + المجتمع + الموارد والاقتصاديات + النظام + الحدود) ، وأن تحديد « قوتها » بأكبر قدر من الدقة ، إنما يتطلب إجراء الآلاف من مثل هذه العمليات الاستقصائية ، على أنه ليس جهداً ضائعاً بحال من الأحوال ، كما أنه ــ أيضا ــ ليس ترفا أكاديميا ، وبالطبع فهو ليس أيضا دعائياً جيوبولتيكيا حيث أن التوصل إلى قوة الدولة إنما يتضمن ــ في نفس الوقت ــ التوصل إلى نقاط ضعفها ، وإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة ، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المعالجة ، وبين استمرار جوانب القوة وعلاج نقاط الضعف ، يمكن أن توضع الخطط المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية ، وليس إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة التي إن أصابت مرة فإنها تخيب مرات ، وبذلك يتجه منهج قياس قوة الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح ، ليصب بنتائجه في وعاء التخطيط ، من أجل المزيد من القوة والصحة (Hawley, 1974) .

ويستند هذا المنهج ــ من الناحية الفكرية ــ إلى مبدأين رئيسيين، يجدر توضيحهما منذ البداية :

أولا :

أنه لا وجود للقوة المطلقة أو للضعف المطلق ، بمعنى أنه لم توجد عبر التاريخ ولا توجد الآن ــ هذه الدولة التي حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها ، أو هذه الدولة الضعيفة تماما من كافة مقوماتها ، وكل ما في الأمر أن هناك في كل دولة جوانب من القوة والضعف معا ، وأن التوزيع لهذه الجوانب إنما هو بصورة نسبية محضة ، فهي ــ الدول ــ تتوزع على منحنيات عديدة من عناصر القوة ومن عناصر الضعف ، وأن القوة والضعف ــ من وجهة نظر الجغرافية السياسية ــ تعني وجود عناصر مواتية إيجابية طبيعية وحضارية داخل بنية الدولة مختلطة مع عناصر أخرى غير مواتية من ذات الجوانب ، وإن هذه العناصر جميعها تعمل داخل الدولة بمعدلات متفاوتة متغيرة من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطورها السياسي ، ويتجدد موقف الدولة العام بناء على المحصلة الأخيرة ــ في فترة معينة ــ لجملة تأثيرات هذه العوامل جميعها ــ وهو موقف قابل للتغير في أي اتجاه نحو القوة أو نحو الضعف ، ومن شأن التخطيط المناسب أن يوجهها ــ بالنسبة لكل دولة ــ نحو الاتجاه المنشود .

ثانيا :

إن دراسة عناصر الدولة الطبيعية والحضارية ، إنما تتم من وجهة نظر درجة إسهامها الايجابي أو السلبي في هذه البنية ، ومن هنا .. فإن دراسة العناصر الجغرافية المكانية للدولة ، لا تهدف إلى تحديدها كظواهر جغرافية إقليمية في حد ذاتها ، وإنما إلى متابعة وتوضيح نتائجها السياسية ، فليست دراسة عنصر مثل « **السطح والتضاريس** » في دولة معينة ، إلا مقدمة لمتابعة وتوضيح نتائجها في تكوين هذه الدولة وفي تطورها السياسي وفي درجة إسهامها في تحقيق الوحدة المطلوبة داخل الدولة أو في تعويقها ، وفيما ينتج عنها من إيجابيات ومن سلبيات بالنسبة للمواصلات وللتجارة وللصناعة ولتوزيع السكان داخل الدولة ، ويشير هيرفندال (Herfindahl, 1975: 72) إلى وجهة النظر المذكورة ، باعتبار أن جملة عناصر المكان الطبيعية والحضارية في الدولة ، إنما هي تمثل مقوماتها كما تمثل مواردها ، وان الدولة تتفاوت قوة وضعفا تبعا لدرجة استغلالها لمواردها الطبيعية ، أي تبعاللمرحلة التي قطعتها في مجال تحويلها من موارد طبيعية إلى موارد اقتصادية ، أي من حالتها الخام إلى حالة اقتصادية تجارية أو صناعية أو غير ذلك من أوجه الاستغلال ، فالغابة تظل مورداً طبيعياً إلى أن تستغل ، فتصبح مورداً اقتصادياً وتتسع وجهة النظر المذكورة .. بحيث تدرس جملة عناصر المكان الذي تقف فوقه الدولة ، باعتبارها مواردها التي يمكن حسابها اقتصاديا (Ackerman, 1967: 382) فالأمطار تبقى موردا طبيعيا ، إلى أن تستغل في الزراعة (أو في أي مجال آخر) ، فإنها تصبح ــ حينئذ ــ عنصراً اقتصادياً يمكن حسابه بكل دقة ، وكذلك الأمر بالنسبة للتركيب الصخري ، حالة استغلال إمكانياته في البناء واستخراج المعادن ، بل إن الحواجز الجبلية التي تقدم حدوداً دفاعية طبيعية للدولة ، إنها أيضا ليست هبة مجانية وليست بلا ثمن ، ويمكن تقدير ذلك بحساب كم النفقات الدفاعية التي كان من الممكن أن تتكبدها الدولة ، حالة عدم وجود هذه الحواجز الجبلية ، وهكذا ينظر إلى جميع العناصر الطبيعية للمكان ، باعتبارها موارد قابلة للاستغلال الاقتصادي ، أو هي تقوم بالفعل بوظيفتها الاقتصادية ، سواء بمجرد وجودها وتوزيعاتها المكانية أو بما توفره من تكلفة ابتدائية أو بما سيتداعى عنها في حالة تحويلها إلى عناصر اقتصادية ، أو بما تمثله من رصيد ينتظر الاستغلال . وتتراتب الدول ــ تبعا لذلك ــ إلى مجموعات ، قطعت **الأولى** ــ الأكثر تقدماً ــ شوطاً كبيراً في مجال تحويلها الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ، وتقف **الثانية** في مرحلة متوسطة من هذا المجال أما **الثالثة** فما تزال مواردها الطبيعية دون مستوى التحول الفعال إلى موارد إقتصادية . ويتوقف ذلك ــ في جميع الحالات ــ على مجموعة كبيرة من العوامل الحضارية والثقافية والتاريخية لكل دولة على حدة ، تتصل من ناحية بالنظام السياسي للدولة ، وما يتيحه ــ هذا النظام ــ لمجتمعها السكاني من طاقات ومن قدرة على التفاعل والاتصال والحشد والانطلاق والابداع ، وتترابط ــ من ناحية ثانية ــ بخصائص هذا المجتمع وبثقافته وقيمه ومحدداته وقوانينه وتقاليده وأعرافه ، إلى غير ذلك من خصائصه المتصلة بتركيب قوة عمله وتنوعها ، وبنظامه التعليمي شكلا ومضمونا ، وبدرجة الارتباط بين العلم والعمل في بنيته الاقتصادية والاجتماعية . ثم هي تتصل ــ من ناحية ثالثة ــ

بالتاريخ الخاص للدولة ، وبما خاضته خلال هذا التاريخ من تجارب ، وبما استوعبته من خبرات ، وبما خلفته مراحله في بنيتها من قوة أو من ضعف ، ثم هي ـــ أخيرا ـــ تتصل بالمستوى التكنولوجي لهذه الدولة ، ليس بالمعنى الكمي للتكنولوجيا فقط ، أي بما يتوافر لديها ولدى أفرادها من أجهزة وأدوات وآليات في شتى المجالات بل ـــ أساساً ـــ بالمعنى الكيفي لها ، أي بدرجة اندماج التكنولوجيا في ثقافتها العامة والخاصة ، وبدرجة استغلالها لامكانياتها من خلالها ، وبما يسهم به مخترعوها ومبدعوها في تطوير تكنولوجيتها الخاصة ، وبما يتداعى عن كل ذلك من نتائج في سلوك الأفراد وفي طريقة تفكيرهم وفي مستوى الأداء الخاص لجميع الأعمال .

كيفية قياس قوة الدولة (نموذج منهجي) :

يتحدد الأسلوب العام لحسابات « **قوة الدولة** » في المقولة البسيطة الآتية ، « قوة الدولة هي ناتج القوة والضعف اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا وعسكريا ، وهي محصلة قدراتها على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي ، وفي التأثير على غيرها » (فخر : ١١) ، وتشير بعض الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة بالشكل الآتي « عوامل جغرافية + عوامل اجتماعية وسكانية + عوامل سياسية + عوامل عسكرية + الإرادة القومية + عوامل أخرى » (Muir, 1975: 35) ، كما ترد ـــ في دراسات أخرى ـــ الإشارة إلى عناصر للقوة من قبيل « المستوى التكنولوجي + أسلوب اتخاذ القرارات الوطنية + القدرة غير الملموسة والتي تعرف بروح الأمة وغير ذلك أيضا من العناصر التفصيلية ، وتؤكد جميعها على أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل ، باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق ، بل هي مترابطة غاية الترابط ، ويتخذ ـــ أحيانا ـــ من درجة اعتماد الدولة على غيرها + اعتماد غيرها عليها كمقياس للقوة في الساحة العالمية ، حيث أن قوة الدولة (أ) بالنسبة للدولة (ب) ، إنما يمكن تحديدها من خلال تحديد درجة اعتماد (ب) على (أ) ، فكلما زاد اعتماد (ب) على (أ) ، زادت قوة (أ) على (ب) ، حيث يتاح للأولى (أ) ممارسة القوة على الثانية (ب) نتيجة لهذا الاعتماد ، ومن ثم إذا كان الاعتماد متبادلا بنفس الدرجة أو بقدر من التكافؤ ، فإن ممارسة القوة تكون أيضا متبادلة بنفس القدر ، ويتطلب تحديد ذلك تحليلات تفصيلية كمية لمجموع العناصر والعوامل التي تعتمد فيها على نفسها + التي تعتمد فيها على غيرها + التي تعتمد فيها الدولة الأخرى عليها ، مع مراعاة إمكانية تطبيقها على أكبر عدد ممكن من الدول ، تحقيقا لمزايا المقارنة التي تستند إليها مثل هذه الدراسات ، وذلك لتحديد مرتبة الدولة بصفة خاصة ، ولبناء جدول الترتيب العالمي للقوى بصفة عامة ، ولتوضيح عناصر التحليل التفصيلي يمكن تقديم هذا النموذج المنهجي العام على النحو الآتي :

أولا : تحليل العوامل الجغرافية (المكانية) :

ويتضمن النقاط الآتية (الموقع الجغرافي للدولة + مساحة الدولة + الشكل

ومورفولوجية الحدود + السطح والبنية + الظروف المناخية + التربة + الحياة النباتية + المعادن ومصادر الطاقة + الموارد الطبيعية الأخرى + عناصر أخرى) .

ثانيا : تحليل العوامل الاجتماعية والسكانية :

ويتضمن النقاط الآتية (الحجم السكاني للدولة + التوزيع المكاني والكثافة + معدلات النمو + العلاقة بين السكان والموارد + التركيب الاقتصادي وقوة العمل + توزيع السكان بين الريف والحضر + التركيب التعليمي + التركيب العرقي + اللغة والدين + التاريخ والثقافة والتراث + عناصر أخرى) .

ثالثا : تحليل العوامل الاقتصادية :

وتتضمن الزوايا الآتية (درجة استغلال الموارد الطبيعية + الهياكل الاقتصادية الأساسية + العلاقة بين الانتاج والاستهلاك + الواردات والصادرات والميزان التجاري + بنود الميزانية العامة + درجة تراكم رأس المال + الموارد الأساسية من الغذاء والطاقة + درجة الكفاية الذاتية + متوسط الدخل + متوسط الانتاجية + المدخرات + البنوك والشركات + المساعدات + عناصر أخرى) .

رابعا : تحليل العوامل السياسية :

وتتضمن الزوايا الآتية (النظام السياسي + الهياكل السياسية + أسلوب اتخاذ القرار + الأحزاب + الديناميكية السياسية + العلاقات الدولية + العلاقة بين الهياكل السياسية والاقتصادية + الاحلاف والتكتلات الدولية والإقليمية + مشكلات الحدود السياسية + الدستور والقانون ونظام الانتخابات + عناصر أخرى) .

خامسا : تحليل العوامل العسكرية :

ويتضمن النواحي الآتية (حجم وتكوين القوات + التنظيم والتسليح + الاستراتيجية + التعبئة + القيادة وتسلسل الأوامر + الاتصالات + منهج توزيع القوات + العلاقة بين أنواع القوات + المشاركة في الأحلاف + القدرة على الحركة والدفاع والهجوم + العلاقة بين الجيش ونظام الحكم + عناصر أخرى) .

سادسا : الإرادة الوطنية :

وتتضمن دراسة (التاريخ + الشخصية القومية + الحالة الصحية والنفسية للمجتمع +

الاتصال والنموذج + العادات والتقاليد + الأفكار المسيطرة + مستويات الطموح + القدرة على التفاعل والاحتشاد + غير ذلك) .

ولتبسيط حسابات القوة الشاملة ــ بعناصرها العديدة هذه ــ بدا ضروريا التوصل إلى صيغة كمية ــ قابلة للتعديل ــ تجمعها في إطار قابل للتطبيق والمقارنة ، وقد قدم العديد من الصيغ الكمية لعل هذه الآتية (فخر : ٤) من أبسطها :

$$Pt = (C + E + M) X (S + W + I + D)$$

وتفسيرها كما يلي :

Pt = total percieved power	مجموع القوة المتحققة
C = Critical Mass (Population + teretory).	الكتلة الحرجة (السكان + المكان)
E = Economic Capability	القدرة الاقتصادية
M = Military Capability	القدرة العسكرية
S = Strategic Purpose	الهدف الاستراتيجي
I = Image or Influence	النموذج أو النفوذ
D = Diplomacy	الدبلوماسية
W = will to pursue national strategy.	الإرادة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية

وفيما يلي إشارة لمكونات هذه المعادلة بشيء من التفصيل :

١) الكتلة الحيوية الحرجة (C)

تعني الكتلة الحيوية الحرجة ، حساب القدرة المحسوسة ــ أو الممكن إدراكها ــ لدولة معينة ، بقياس قدرة ومستوى التفاعل بين السكان والأرض ، والتي تضع الدولة في مستوى معين من القوة (القيمة) عالميا ، ويعتمد حسابها في الدولة الواحدة على العنصرين الآتيين :

ــ مساحة الأرض
ــ الحجم السكاني

وقد تضفي بعض الدراسات أهمية أكبر لعنصر منها على الآخر ، غير أن الدراسات الحديثة (Douglas, 1971: 91) تنظر للعنصرين في صياغة تركيبية ، تضمها والتفاعلات والتداعيات الناتجة عنهما في مرحلة تاريخية معينة . ومع تعدد زوايا وتفصيلات العنصرين (المساحة + السكان) ، فإن المنهج المتبع في دراستها ، إنما يتلخص في تحديد كم + كيف كل منها (العدد + النوعية) ، ويعني **الكم** .. الحالة الرقمية لكل زاوية وتفصيلية منها ،

ويعني **الكيف** .. الحالة النوعية لها ، ويفضل ــ أيضا ــ التعبير عن الحالة النوعية ــ أي المستوى بالأرقام ، حيث هي ــ الأرقام ــ الأسلوب الأمثل لإجراء المقارنات . ويمكن توضيح ذلك بالنسبة لزاوية مثل الحجم السكاني للدولة ، فالمعروف أن هناك تباينا واسعا من هذه الزاوية (شكل ١) بين دول العالم (U.N., 1960 - 1978) ، حيث قد يصل الحجم في بعضها إلى عدة مئات من الملايين (الصين ، الهند ، الاتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة) ، بينما ينخفض في بعضها إلى بضع عشرات من الآلاف (موناكو ، الفاتيكان ، ليختشتين ، على سبيل المثال) ، ويشير « التاريخ » إلى علاقة وثيقة بين قوة الدولة وحجمها السكاني ، وأن الصراع بين القوى المتنافسة ، إنما تحدده ــ في نسبة هامة منه ــ مواردها البشرية ، خاصة إذا ما ارتبط الكم بالكيف ، أي العدد بالنوعية ، وتقدم بعض الدراسات (Cox, 1975: 87) رقم ١٢ مليون نسمة ، باعتباره الحد الأدنى أو المتوسط الفعال Effective Mean ــ من الناحية الكمية ــ لترتيب الدول تبعا لأوزانها من هذه الناحية ، وذلك على أساس من المقارنة العددية لها ، ومنحني التوزيع الطبيعي Normal Distribution Curve وتصنيفها بداية من هذا المتوسط (١٢ مليون +) إلى ٥ فئات حجمية ، وإعطاء كل منها درجة معينة على النحو الآتي :

الفئة الحجمية (مليون نسمة)	١٠٠ +	٥٠ــ٩٩	٢٥ــ٤٩	١٥ــ٢٤	١٢ــ٢٤
القيمة الرقمية .	٥	٤	٣	٢	١

وتقع في الفئة الحجمية الأولى (١٠٠ مليون +) مجموعة معينة من الدول (سبقت الإشارة إلى بعضها بالإضافة إلى غيرها) ، تحصل جميعها على القيمة الرقمية (٥) الخاصة بهذه الفئة ، ولكنها تتفاوت ــ بعد ذلك ــ من الناحية الكيفية ، ومن ثم تبدأ المقارنة بينها على أساس مؤشرات القياس الكيفي للمجتمع السكاني ، وتتضمن (التنوع الوظيفي + التركيب الاقتصادي + قوة العمل + نسبة الإعالة + التعليم والتدريب + مؤشرات أخرى) ، ويتكرر الأمر بالنسبة للفئة الحجمية الثانية (٥٠ــ٩٩ مليون نسمة) ، هذه التي تضم عدداً أكبر من الدول (ألمانيا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، البرازيل ، نيجيريا ، وغيرها) . ومن الواضح أن هناك فارقا بيّناً ــ من الناحية الكيفية ــ بين المجتمع السكاني في ألمانيا وبينه في نيجيريا مثلا ، ومن ثم فإنهما ــ ألمانيا ونيجيريا ــ وإن حصلا على قيمة رقمية واحدة (٤) من الناحية الكمية ، فإن المؤشرات الكيفية التفصيلية ، سوف تضع كلا منهما ــ بعد ذلك ــ في قائمة مختلفة تماما عن الأخرى ، وتستمر هذه المقارنات الرقمية لكافة عناصر الكتلة الحيوية الحرجة ، بحيث يتم ــ في النهاية ــ التوصل إلى مجموع ما تحصل عليه كل دولة من هذه العناصر كميا وكيفيا ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة العامة الآتية :

مجموع الكتلة الحيوية الحرجة = (جملة القيم الرقمية للأرض + جملة القيم الرقمية للسكان) .

٢) القدرة الاقتصادية (E) :

تتوقف القيمة الفعلية للكتلة الحيوية الحرجة على العلاقة الاقتصادية بين شقيها (الأرض + السكان) ، هذه العلاقة التي تتفاوت ــ أيضا ــ تفاوتا بيّناً من دولة إلى أخرى (Clark, 1971: 44) ، وإذا كانت العلاقات البسيطة (Pt = C + E) قد تعبر بصفة عامة عن هذه العلاقة ، إلا أنها ليست كافية تماما للتعبير عن هذا التفاوت البيّن بين دول العالم ؛ هذا التفاوت الذي ينعكس في اختلاف المستويات الاقتصادية بينها وذلك كمحصلة أخيرة للعلاقة بين السكان والأرض (Carter, 1975) .

وقد اختير مقياس إجمالي الناتج القومي GNP لقياس القدرة الاقتصادية للدولة على المستوى العالمي ، ورغم ما يوجه إلى هذا المقياس من النقد باعتباره أقل تفصيلا مما ينبغي ، وأقل دقة من المنشود ، إلا أنه مايزال مفضلا ، باعتباره يعبر عن القيمة السوقية Market Value لكل من السلع والخدمات المنتجة بواسطة الاقتصاد القومي ، خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) وهو ما يتيح المقارنة والمتابعة ، ويحسب على أساس حجم الإنفاق على السلع والخدمات من الأفراد والشركات والحكومة والأجانب في سوق الدولة خلال عام ، ومن خلاله تتحدد النواحي الآتية (زهران ، حمدية ، ١٣٩٦هـ : ١٤) :

ــ الموارد العامة للدولة .
ــ دور الدولة في التجارة العالمية ، وسوق المال العام .
ــ مستوى دخل الفرد ، وتوزيع الثروة .
ــ المستوى التكنولوجي العام ، خاصة في مجال الاستثمار .
ــ نواحي أخرى .

ويخضع مقياس إجمالي الناتج القومي لترتيب معين ، تبعا لقيمته الرقمية في الإطار العام لقياس قوة الدولة مقارنة بغيرها ، بمعنى أن الدولة الأولى في هذا الترتيب ــ أي هذه التي تحقق أكبر ناتج قومي عالميا ــ تحصل على قيمة رقمية = ١٠ ، ثم تليها مباشرة بقية الدول ، تبعا لنسبة ما تحققه أيها من هذا الناتج إلى الدولة الأولى ، فإذا كانت الولايات المتحدة تحتل هذه المرتبة بإجمالي ناتج قومي يبلغ ١٣٠٠ بليون دولار ، فإنها تحصل على القيمة الرقمية المذكورة (١٠) ، ويحصل الإتحاد السوفييتي على قيمة رقمية = ٨ ، لأن إجمالي ناتجه القومي يبلغ ١٠٠٠ بليون دولار ، وتحصل اليابان على قيمة رقمية = ٦ ، وتقل عنها ألمانيا الغربية إلى ما يساوي (٥) ، وهكذا .

وإلى جانب إجمالي الناتج القومي GNP ، هناك بعض المقاييس التفصيلية الأخرى ، المتصلة بقياس القدرة الاقتصادية العامة ، وذلك من قبيل :

ــ العلاقة بين إنتاج واستهلاك الطاقة في الدولة ، ومتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في دول العالم (شكل ٢) .

ـــ انتاج الصلب ، مرتبة الصناعة في اقتصادها .

ـــ الانتاج الغذائي والكفاية الذاتية .

ـــ الموارد المعدنية .

ـــ التجارة الخارجية .

ـــ مقاييس أخرى .

ولتوضيح أهمية دراسة هذه المقاييس التفصيلية ، يمكن الإشارة ـــ بايجاز ـــ « للانتاج الغذائي » كمثال لها ، فقد أوضحت تجربة الحربين العالميتين وما تلاهما ، ان الموارد الزراعية تعد واحدة من أهم مكونات القدرة الاقتصادية للدولة (جاب اللّه ، ١٩٧١ : ٦) ، سواء في مجال تحقيق الكفاية الذاتية ، أوتحقيق الفائض مع القدرة على استثماره تجاريا وصناعيا وسياسيا ، أو بالنسبة لمواجهة العجز دون تنازلات أو استنزاف لرصيدها القومي العام ، ويستند قياس الموارد الزراعية إلى المؤشرات الآتية (Barnett, 1958: 62) :

١ ـــ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة .
٢ ـــ مساحة الأراضي المستغلة منها .
٣ ـــ مشكلات المناطق الزراعية الهامشية .
٤ ـــ انتاجية الوحدة المساحية من المحاصيل المختلفة .
٥ ـــ التركيب المحصولي .
٦ ـــ مدى كفاية الانتاج الغذائي للسكان .
٧ ـــ مقاييس أخرى .

ويمكن تلخيصها جميعا فيما يلي (مجموع المساحات المزروعة + اجمالي الأطنان المنتجة + صافي الصادرات والواردات الزراعية) .

وبعد ذلك يمكن التوصل إلى ما يعرف بالإجمالي العام لكل من الكتلة الحرجة (C) والقدرة الاقتصادية (E) ، وذلك بعد جمع الأرقام المتصلة بتفصيلات كل منهما ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة البسيطة الآتية (C + E) .

٣ ـــ القدرة العسكرية (M)

ينظر للقوة المسلحة باعتبارها الأداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في إطار قوتها الشاملة ، ويعبر كيسنجر عن ذلك بقوله (.. إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى ، حيث يصبح استخدام القوة العسكرية بمثابة وسيلة يقصد منها إجبار الخصم على تنفيذ إرادة معينة ، وذلك باستخدام أعلى درجات القوة ..) ، وبإضافة القدرة العسكرية يصبح شكل المعادلة Pt)

(M + E + C =) ، وتظهر مستويات القدرة العسكرية في الخريطة العالمية بالظلال الآتية :

ـــ تأتي القدرة النووية (SB - SLM - ICM) عند قمة هرم القدرة العسكرية ، تتسنمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

ـــ يأتي ـــ بعدهما ـــ بقية أعضاء النادي النووي (المملكة المتحدة ، فرنسا ، الصين ، الهند) .

ـــ يليها مجموعة الدول التي وصلت لمستوى علمي وتكنولوجي ، يمكنها من الانضمام للنادي النووي ، غير أن ذلك لم يعلن بعد (السويد ، كندا ، استراليا ، وربما الأرجنتين والباكستان) وقد يكون هناك غيرها أيضا .

+ هناك ـــ بعد ذلك ـــ القدرة العسكرية التقليدية ، وتتوزع على منحنياتها بقية دول العالم بمستويات شتى وظلال عديدة في أنحاء العالم .

ولما كانت القدرة النووية قد شحنت الحرب بطاقة تدميرية شاملة ، فإن هذه الشحنة ذاتها قد جعلت منها رادعا لقيامها (Kissinger, 1967: 42.) ، حيث لم يعد في الإمكان استخدامها ، دون توقع ضربة مماثلة من الطرف الآخر ، خاصة في ظروف الاستقطاب الثنائي الراهن لقوى العالم بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وهكذا ما تزال القدرة العسكرية التقليدية ـــ المتطورة ـــ بمثابة الاحتمال الوحيد القائم لحسم الصراع بين القوى المتنازعة محليا وإقليميا . وإذا كانت القدرة العسكرية النووية قد استخدمت مرة واحدة من جانب الولايات المتحدة ضد اليابان ، وأنهت بها الحرب العالمية الثانية ، فإن عدد الحروب التي اندلعت منذ نهاية الحرب الثانية تقدر بما لا يقل عن ٤٠ حربا ، مما يعني تكرار الالتجاء إلى الحرب التقليدية بمعدل حرب كل سنة بين ١٩٤٥ـــ١٩٨٤ ، وغالبا ما تسبق الحرب بمرحلة من الإعداد والتأهب ، وعادة ما تقوم عند ما تفشل المفاوضات الدائرة بين طرفيها ـــ أو أطرافها ـــ في التوصل لحلول مرضية ، وتبقى كاحتمال قائم حتى تندلع ، وتقوم حسابات أطرافها على مجموعة معقدة من الاعتبارات (مجاهد ، حورية ، ١٩٧١ : ١٤٢) يتحدد أهمها فيما يلي :

ـــ القوة البشرية العاملة والمعبأة والممكن الاستفادة منها .
ـــ عدد ونوعية الوحدات والتشكيلات القتالية .
ـــ قوائم السلاح والمعدات المنتشرة للاستخدام كما ونوعية .
ـــ نوعية القيادة العسكرية والسياسية .
ـــ الاستراتيجية العسكرية .
ـــ الجبهة الداخلية والروح المعنوية .

ويتم تحليل كل اعتبار من هذه الاعتبارات الرئيسية إلى عشرات من التفصيلات السلوكية والأدائية ، بحيث يمكن ترجمتها إلى قيم رقمية مفيدة في مجال قياس القدرة العسكرية التقليدية ، تمهيداً لإضافته إلى السجل العام لقوة الدولة ، وذلك بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ذات أهمية

فائقة في القياس ، من قبيل :

ـــ نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج القومي .
ـــ حجم ونوعية القوات المسلحة .
ـــ القدرة على الحشد والتوزيع محليا وإقليميا وعالميا .
ـــ القدرة البحرية والجوية .
ـــ مؤشرات أخرى .

وبالنسبة للمؤشر الأول ($\frac{\text{الإنفاق العسكري}}{\text{إجمالي الناتج القومي}}$) فإن المتوسط العالمي له يقدر بنحو ٦٪ ، ويتحقق في المملكة المتحدة (على سبيل المثال) ، وقد يزيد إلى ٢٠٪ (مصر حتى ١٩٧٣) ، ثم هو قد يقترب من نصف إجمالي الناتج القومي ، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل (٤٥ ٪) ، وبالنسبة للمؤشر الثاني (حجم ونوعية القوات المسلحة) فإن محدداته تتجاوز قوائم الأسلحة ، إلى العنصر البشري ونوعية التنظيم وقدرات الإدارة والإتصال ، وهي التي تعطي للسلاح فاعليته ، بما تضيفه إليه من مرونة وحسن توزيع وإدراك شامل دقيق ـــ من قبل القيادة ـــ للمتغيرات ، وتقوم مراكز البحوث الاستراتيجية بدراسة هذه المؤشرات والعناصر وغيرها ، وتقييمها وتقدير درجاتها بالنسبة لكل دولة من دول العالم ، وذلك ضمن إطار دقيق من الاستقصاء والقياس والمتابعة ، تستخدم فيه أكثر الأجهزة التكنولوجية تقدما ، وتصدر عنها تقارير سنوية ، تتضمن نتائجها فضلا عن توقعاتها المستقبلية .

٤) الاستراتيجية القومية والإرادة الوطنية (S) :

تشير القياسات السابقة ـــ عامة ـــ إلى التقييم المقارن للقوة بين الدول المختلفة على أساس كمي ، وتكتسب جميعها معناها ، ونسبة هامة من فاعليتها ، إذا ما وضعت في إطار الاستراتيجية القومية للدولة ، وقدرتها على حشد قوتها وتوجيه إرادتها . ويتضمن ذلك تصورات المجتمع السكاني في الدولة لأهدافها ، ودرجة اتفاقهم عليها (Nimmo, 1974 : 7) ، ورغبتهم في وضعها موضع التنفيذ ، ويتصل ذلك ـــ أشد الاتصال ـــ بدرجة الاتساق الداخلي للدولة ، وكذلك بتصوراتها عن الأمن والسلام ، وبقدرتها على استخدام « قوتها » لفرض هذه التصورات ، أو لإقناع الدول الأخرى بها ، وتنشأ الحاجة إلى « القوة » في خريطة العالم المعاصرة ، نتيجة للأوضاع الآتية : (Claude, 1962: 16) :

ـــ تشابك المصالح الدولية ، وقيام النظام الدولي على أساس تبادل المنافع والمصالح في شتى المجالات .

ـــ ضرورة أن تضع كل دولة لنفسها ، السياسة اللازمة لتحقيق مصالحها .

ـــ يؤدي تنوع المصالح وتعقدها إلى وجود نقاط عديدة للتعارض بين الدولة وغيرها .
ـــ ضعف فعالية المؤسسات الدولية للتحكيم ، وفض المنازعات الناتجة عن هذا التعارض .

وتؤدي هذه الأوضاع ـــ وغيرها ـــ إلى أهمية أن يكون لدى الدولة من القوة ، ما يكفل لها تجاوز نقاط التعارض لمصلحتها ، أي تحقيق أهدافها حتى ولو تعارضت هذه الأهداف ـــ جزئياً أو كلياً ـــ مع أهداف دولة أخرى . ويتخذ ذلك ـــ في مجال العلاقات الدولية ـــ سبل الاقناع أو التفاوض أو الضغط أو الإجبار أو بالقوة العسكرية المباشرة ، وهي المسائل التي تندرج عامة تحت ما يعرف **بالأمن القومي** أو المصلحة العليا للدولة (غالي ، ١٩٦٦ : ٧٥) ، كما أنها المسائل التي يجدر أن تحيط بها وبأبعادها الاستراتيجية العامة للدولة ، والتي على أساس درجة الإحاطة هذه تتحدّد فاعلية الاستراتيجية ، وقدرتها على مواجهة المتغيرات التي لا تهدأ في الساحة الدولية ، ومن ثم يمكن ترجمة ذلك إلى قيم كمية ، تدخل ضمن الحسابات العامة لقوة الدولة .

وقد تطور مفهوم « **الأمن القومي** » من مجرد تحديد الأهداف العامة للدولة ، التي تكفل لها الاستمرار وتحقيق بقائها ، إلى تعريف أكثر دقة ـــ بعد الحرب العالمية الثانية ـــ ليصبح مفهوما من شقين : (فخر : ٢) .

١) ان الدولة آمنة ، إذا لم تصل إلى الدرجة التي يكون عليها أن تضحي بقيمها إذا أرادت أن تتجنب الحرب .

٢) إن الدولة تكون آمنة ، إذا ما أعدت نفسها إعداد يسمح لها بالانتصار في الحرب ، حالة اضطرارها لقبول التحدي الذي يواجهها .

ويعني ذلك أن أمن الدولة = قدرتها العامة + قدرتها العسكرية دفاعا وهجوما . وقد تطور هذا المفهوم ـــ أيضا ـــ بعد ذلك ، وبسبب تعقد الأوضاع الدولية والسياسية منذ نهاية الخمسينات (Cohen, 1974: 96) ، واتسع مفهوم « **الأمن القومي** » ... ليتجاوز مجرد التهديد ، أو مجرد القدرة على المواجهة العسكرية ، وذلك مع تعرض الكيانات السياسية لأشكال من التحديات والتهديدات غير المباشرة ، أو التي لا تتخذ صوراً عسكرية بالضرورة في بعض الحالات ، كأن تتعرض الدولة ـــ من خارجها ـــ لمؤثرات متفاوتة القوة ، تتجه إلى اقتصادياتها أو ثقافتها أو بنيتها الاجتماعية والحضارية ، مما قد يشكل ـــ أحيانا تهديداً أو تحديا لأمنها ، قد يفوق ـــ في آثاره غير المباشرة ـــ التهديد العسكري المباشر ، كما أن هذه المؤثرات قد تتخذ شكل الانقلابات الداخلية بقصد تغيير نظام الحكم ، أو أعمال الإرهاب والتخريب والجاسوسية وافتعال الأزمات الاقتصادية ، وغير ذلك مما يمثل تهديداً للأمن القومي ، ولكنه لا يندرج تحت التهديد العسكري المباشر ، ومن ثم فقد اتجه مفهوم « **الأمن القومي** » ليحيط بكل هذه المؤثرات ، وأصبح يعني ـــ أيضا ـــ قوة قدرة الدولة على حماية بنيتها الداخلية من أية تهديدات ، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها ، وارتبط قياس القدرة على تحقيق « الأمن

القومي » بقدرة الدولة على البقاء والمحافظة على بنيتها وقيمها + الاستمرار والنمو تحقيقا لأهدافها (Cohen, 1974: 98) ، وذلك بمقدار ما تنجح الدولة في وضع استراتيجيتها جملة وتفصيلا ، وبمقدار دراستها العميقة لمراكز القوة والتأثير في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة ، ومتابعتها اليومية لموقعها منها ، وبدرجة دقتها في تحديدها لخطوط التعارض بينها وبين غيرها ، ولنقاط الاتفاق أيضا ، وفي تحديد لأعدائها ولأصدقائها جميعا ، وفي التعرف ــ غير المتحيز ــ لنقاط القوة والضعف في نفسها وفي غيرها ، وهي المؤشرات التي تنعكس في الساحة الدولية في صورة قرارات وعلاقات تتراوح ما بين المرونة والجمود ، وسرعة الاستجابة وبطئها ، وحسم القرار أوتهافته ، والحركة السريعة الواسعة أو البطيئة الضيقة ، وفي درجة القدرة على التفاعل والحشد ، وفي تركيز القوة أو تبديدها ، وفي غير ذلك من أشكال الحركة وصور القرارات ، هذه التي يمكن ــ على أساسها ــ بسهولة نسبية ، قياس قدرة الدولة وقوتها في هذا المجال .

ويرتبط نجاح الاستراتيجية العامة للدولة ــ أيضا ــ بما يعرف **بالإرادة الوطنية** ، هذه التي تتعدد مقاييسها ، وتتنوع أبعادها إلى حد قد يصعب حصره ، مما يجعلها ــ الإرادة الوطنية ــ من أهم جوانب قياس قوة الدولة ، التي ماتزال الدراسات تحاول الإحاطة بها ، ويشير معظمها إلى أن الاجماع الوطني المطلق ليس دائماً شرطاً لها ، وإن كان تحققها بين الأغلبية ضروريا ، هذا التحقق الذي يتمثل في القدرة على الاقناع ، وحشد الأغلبية وراء الأهداف العامة للدولة . ويصعب تحقيق ذلك دون ارتباط هذه الأهداف بالمصالح الحقيقية للمجتمع ، فضلا عن فاعلية النظام السياسي ، وقوة تأثير القيادة وأسلوب اتخاذ القرار ، وتتجلى أهم مؤشرات **الإرادة الوطنية** في درجة التناسق الثقافي والحضاري بين المجتمع السكاني ، وفي قدرة هذا المجتمع على استيعاب تناقضاته ، وإذابتها وامتصاصها أو تجاوزها ، سواء كانت عرقية أو دينية أو لغوية أو اقتصادية ، وكذلك في درجة الاستجابة التلقائية للأهداف العامة للدولة ، ويشير « كولينز » (Collins, 1974: 12) في هذا المجال ، إلى أهمية الاتساق بين الأهداف العامة للدولة ، والأهداف الخاصة لوحداتها المحلية ، خاصة بالنسبة للدول الكبيرة ، هذه التي تترامى مساحتها ، وتتعدد قومياتها ، ومن ثم تتباين المصالح الداخلية بين وحداتها ، سواء أكانت ولايات (مثل الولايات المتحدة) أم جمهوريات (مثل الاتحاد السوفيتي) ، وغالبا ما يقدر **للإرادة الوطنية** ١٠٠ درجة ضمن الحسابات العامة للقوة الشاملة للدولة ، تتوزع بالتساوي بين مستوياتها الرئيسية الآتية :

ــ درجة التماسك الاجتماعي (٣٣ درجة) ، تتوزع بين الاندماج الثقافي والحضاري للمجتمع (٢٥ درجة) ، والتناسق الاقليمي والتكامل بين مناطق الدولة (٨ درجات) .

ــ قدرة القيادة على الحشد (٣٤ درجة) ، تتوزع بين فاعلية النظام السياسي ، وقدرته على اتخاذ القرار ، وأسلوبه العام في الإدارة (١٧ درجة) ، وبين درجة استجابة المجتمع لقرارات النظام السياسي (١٧ درجة) .

ــ اتفاق الأهداف الاستراتيجية مع مصالح المجتمع (٣٣ درجة) ، وهذه تتوزع بين عدد كبير

من التفصيلات ــ سبقت الإشارة إلى بعضها ــ هذه التي تصب ــ آخر الأمر ــ في نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية والسياسية والثقافية .

كيفية قياس القوة (نموذج تطبيقي) :

ربما يكون ضرورياً ــ ومفيداً ــ بعد هذه المحاولة التحليلية النظرية لعناصر الدولة من وجهة نظر منهج قياس قوتها الشاملة ، البدء في محاولة أخرى تطبيقية لها ــ هذه المرة ــ بالنسبة للقوتين الرئيستين في الخريطة السياسية العالمية المعاصرة (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي) ، ذلك أن النظام السياسي الدولي يتميز ــ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ــ بما يعرف بالقطبية الثنائية Bipolar System بين القوتين الرئيستين المذكورتين ، (Liska, 1957) ، وذلك لما حققته الدولتان من قوة فائقة كما وكيفا ، وذلك بالقياس إلى غيرهما من الدول الأخرى المعاصرة . ورغم ما بينهما من اختلافات جذرية (ايديولوجية ، وجغرافية واقتصادية وثقافية) ، إلا أن وجوه التشابه عديدة بينهما أيضا ، فهما ــ معا ــ قد برزا في الساحة العالمية في وقت متقارب بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك بعد فترة عزلة طويلة عن العالم ، اختيارية بالنسبة للولايات المتحدة ، اتباعا لمبدأ « مونرو » الشهير (١٨٢٤) ، وشبه إجبارية للاتحاد السوفييتي (الروسيا) في ظل النظام القيصري . وإذا كان توكفيل Alexide Toqueville قد تنبأ في كتابه (١٨٣٥) تحت عنوان Democracy In America ــ بارتقائهما معا ــ الولايات المتحدة والروسيا ــ إلى الصدارة العالمية (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٤) ، فقد قدر لنبوءته أن تتحقق قبل مضي أقل من قرن منها .

وقد وضعت الأسس الكمية الآتية لقياس القوة الشاملة للدولتين ، من قبل جهاز متخصص (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ :٢) حيث يصعب ذلك ــ كما سبقت الاشارة ــ بصورة فردية . وقد قيمت عناصر القوة كما يلي :

الكتلة الحيوية الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة على النفوذ	وضوح الاستراتيجية	الإرادة الوطنية	الدبلوماسية
(ك)	(ص)	(ع)	(ذ)	(س)	(ن)	(م)
+ ١٠٠	+ ٢٠٠	+ ١٠٠	× ١٠٠	+ ١٠	+ ١٠	١٠

وقد روعي في التقييم الكمي لهذه الجوانب من قوة الدولة ، تعدد تفصيلات كل جانب منها ، بحيث تزيد الدرجة الكلية مع زيادة التفصيلات الخاصة بكل جانب ، بحيث تغطيها جميعها ، وذلك بالنسبة للجوانب (ك + ص + ع + ذ) هذه التي يتم إضافتها (جمعها) إلى بعضها تبعا لقيمها الكمية المقدرة ، أما بالنسبة للجوانب (س ، ن ، م) فقد اعتبرت معاملات حركة وارتباط ، لا تضاف قيمها بالجمع (+) بل بضربها (×) في المجموع الحسابي لما سبق تحديده

من عناصر المعادلة ، وفيما يلي دراسة تحليلية مقارنة موجزة لهذه الجوانب في كل دولة منهما :

أولا : الكتلة الحيوية (ك) للدولتين :

تتضمن دراسة الكتلة الحيوية (ك) للدولتين العناصر الآتية (الموقع + المساحة + الشكل + المواصلات + السكان) ، وفيما يلي نورد تحليلا لموقف الدولتين من هذه العناصر ، الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفييتي :

الولايات المتحدة :

تقع الولايات المتحدة بين دائرتي عرض ٣٠° ــ ٥٠° شمالاً ، وخطي طول ٨٠° ــ ١٣٠° غربا ، مما هيأ لها تنوعا طبيعيا وانتاجيا واسع المدى عميق التأثير ، ويفصل المحيط الأطلسي (بعرض ٣٠٠٠ ميل) بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية ، ويفصلها المحيط الباسيفيكي (بعرض ٥٠٠٠ ميل) عن القارة الآسيوية ، فهي تحوز بذلك جبهتين مائيتين تقدمان لها حدودا طبيعية مثالية ، ورغم بعض مشاكل الحدود القديمة بينها وبين المكسيك ، حول بعض الولايات الجنوبية ، فإنها لم تعد تمثل منطقة توتر ونزاع ، خاصة مع القوة الطاغية للولايات بالنسبة للمكسيك ، أما من الناحية الشمالية فالحدود مستقرة تماما بينها وبين كندا ، بل إن العلاقة بين الجارتين ، تجعل من كندا ــ الممتدة مكانيا حتى القطب الشمالي ــ بمثابة رصيد بري استراتيجي للولايات المتحدة أيضا . وهكذا ، فإن المزايا الجيوستراتيجية التي تحققت للولايات المتحدة بفضل موقعها ، يمكن تلخيصها فيما يلي (جبهات مائية طويلة على محيطات لا تتجمد + حدود برية مستقرة + الحد الأدنى من الجيران) .

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة بين دول العالم من حيث المساحة (٢٫٩٧٧ مليون ميل^{٢}) ، أي أنها تشغل نحو ٧٪ من مساحة اليابس العالمي ، تهيء لها من وجهة النظر الجيوستراتيجية ــ عمقا بريا دفاعيا قويا . وتظهر هذه المساحة على شكل مستطيل مندمج ، عدا شبه جزيرة فلوريدا البارزة ــ كإسفين ــ في مياه البحر الكاريبي ــ وآلاسكا المنفصلة عنها بالأراضي الكندية ، وبعض جزر الأطلسي ، والباسيفيكي والكاريبي ــ التابعة لها ــ والمنفصلة عنها بمساحات مائية ، وقد امتدت الولايات المتحدة ــ فوق هذه المساحة ــ خلال عدد من المراحل المتميزة شغلت فترة من الزمن ، تمثل مراحل تكوينها منذ ظهرت . ويبدأ الوجود السياسي للولايات المتحدة ــ كدولة مستقلة ــ مع نهاية حرب الاستقلال سنة ١٧٨٣ ، وقد تطورت ــ منذ هذه البداية ــ كدولة تضم ١٣ ولاية محصورة بين الساحل الشرقي وسلاسل الليجني الجبلية ، ثم هي قد حققت وجودها بالكامل ــ تقريبا ــ خلال القرن التاسع عشر ، ذلك أنها قد استغرقت طوال النصف الأول من القرن المذكور (١٨٠٠ ــ ١٨٥٠) في التوسع غربا

فوق سهول المسيسيبي ، وحتى سلاسل الروكيز الجبلية ، وقامت بشراء لويزيانا (١٨٠٣) من فرنسا ، وبالاستيلاء على فلوريدا (١٨١٩) التي كانت تابعة لاسبانيا ، وضمت إليها تكساس (١٨٤٥) على حساب المكسيك ، فبلغت نهاية حدودها الجنوبية الحالية تقريبا ، وكذلك ضمت إليها أوريجون ، وبلغت نهاية حدودها الشمالية الحالية أيضا ، وانتزعت كاليفورنيا من المكسيك ، وأطلت على الباسيفيكي ، فبلغت نهاية حدودها الغربية ، وأطلت بذلك ــ كما سبقت الاشارة ــ على المحيطين الأطلسي فالباسيفيكي ، بجبهتين مائيتين تحيطان مستطيلا مندمجا متكاملا ، وقد ساهم في امتدادها هذا ــ دون أن تنقسم إلى دول ودويلات ــ خلال هذه الفترة القصيرة ، مجموعة من العوامل المكانية (بساطة التركيب الجغرافي + اتساع الوحدات المكانية + سهولة اجتياز العقبات الطبيعية + عوامل أخرى) ، ومجموعة أخرى من العوامل الحضارية (تيارات الهجرة من أوروبا ونوعيتها + التفكك النسبي للقبائل الهندية الأصلية + استغلال منجزات العصر الصناعي كما تمثلت في طاقة البخار والقطار والسلاح وغير ذلك + عوامل أخرى ، وهكذا تكونت الولايات المتحدة ــ على نحو غير مسبوق ــ خلال نصف القرن المذكور ، وتشكلت فوق مجموع المساحة الأرضية التي أتيحت لها بين المحيطين (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٨) .

ثم هي قد بدأت ــ بعد ذلك ــ في التوجه نحو الباسيفيكي ، باعتبارها تحوز جبهة عليه ، وكانت قد وسعت من هذه الجبهة بشراء آلاسكا من الروسيا القيصرية آنذاك ، ومدت نفوذها إلى جزر هذا المحيط تباعا ، حتى بلغت مجموعة جزر « ميداوي » سنة ١٨٦٧ ، وضمت إليها جزر « هاواي » مع نهاية هذا القرن ، وواصلت بسط نفوذها حتى جزر الفيلبين ، فهذه هي حقبة الباسيفيكي من تطورات الخريطة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية (حمدان ، ١٩٦٨ : ٢٢٩) ، ثم هي ــ الولايات ــ قد استغرقت في العقدين الأولين من القرن العشرين فيما يمكن تسميته بحقبة الكاريبي ، وذلك باستيلائها على بورتريكو ، ومد نفوذها إلى كوبا ، وقامت (١٩٠٣) بشق قناة بناما بمزاياها المكانية والاستراتيجية العديدة ، وأمنت كل ذلك بالسيطرة على عدد من جزر البحر الكاريبي .

وتتفق هذه التطورات مع المراحل الأساسية التي كونت جيوستراتيجية الولايات المتحدة ، والتي تتلخص فيما يعرف « **بالمرحلة القارية** » والتي استغرقت النصف الأول من القرن ١٩م ، والتي شغلت خلالها ــ بصفة أساسية ــ جملة المساحة بين المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، ثم « **المرحلة البحرية** » التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) ، والتي أمنت خلالها جبهاتها البحرية ، بالسيطرة على خطوط الحركة البحرية ومحطاتها الأساسية في المحيطين ، وتهيأ لها بذلك الدخول إلى مرحلتها الثالثة المعروفة **بالمرحلة العالمية** ، هذه التي أنهت قرن العزلة بين ١٨٢٤ــ١٩١٩ ، أي منذ إعلان مونرو عزلة الولايات المتحدة عن العالم القديم ، وحتى اعلان « ويلسون » عن مبادىء حقوق الإنسان ، وبداية الدور العالمي للولايات المتحدة ، فهي بذلك لم تبدأ مرحلتها الأخيرة كقوة عالمية رئيسية معاصرة ، إلا بعد أن :

ـــ استكملت سيطرتها على قاعدة اليابس المناسبة والكافية مساحة ونوعية .
ـــ توسعت حتى النهاية الغربية لما اعتبرته حدودها الطبيعية .
ـــ أشرفت على الجبهات المائية المتناسبة مع ما كونته من قاعدة أرضية .
ـــ انعزلت عن مشاكل العالم لنحو قرن ، حققت خلاله ما تحتاجه من نمو سكاني ، ومن استغلال واسع النطاق للمواد .
ـــ مدت نفوذها إلى المسالك البحرية المؤدية إليها (هاواي + آلاسكا + بناما) .
ـــ ومن زاوية معينة .. فقد أسهمت خصائص السطح والتضاريس في الولايات المتحدة في مراحل تعميرها وفي تفاوت كثافاتها السكانية ، وفي درجة التنوع الطبيعي والاقتصادي التي تتمتع بها ، وكذلك في التوجيه المكاني لمناطقها المختلفة ، ومن يراجع مراحل تعمير الولايات المتحدة يمكن أن يتبين بسهولة ارتباطها بخطوط السطح الأساسية فيها (خط الساحل + السهول الساحلية الشرقية الأطلسية + جبال الأبلاش + السهول الوسطى وحوض نهر المسيسيبي + جبال الروكيز والهضاب + السهول الساحلية الغربية الباسيفيكية) ، فقد احتوى كل خط منهامرحلة من مراحل تعميرها ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، ومن يراجع خرائط الكثافة السكانية ، سوف يتبين ارتباطها بهذه الخطوط وبمراحل التعمير معا ، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بالمناطق المختلفة ، ولن يختلف الأمر بالنسبة لمراجعة خرائط التنوع الاقتصادي الرعوي الزراعي الصناعي ، التي أسهمت فيها تنويعات السطح في علاقتها بالتربة والظروف المناخية والنباتية ، وارتبطت جميعها بمراحل التعمير والكثافات السكانية ، وحتى بالنسبة لخرائط المواصلات بأنواعها النهرية والبرية والحديدية ، فإنها تمتد وتتواصل في اتساق مع خطوط السطح ، محققة درجة عالية من الفعالية ومن السيولة الإقليمية Regional Mobility (Cox, 1975: 66) ، أي أن السطح لم يقف عقبة أمام تدفق العلاقات المكانية في كافة صورها ، وتوثيق العلاقات الاقليمية والاقتصادية بين كافة الولايات ، ومن الناحية الجيوستراتيجية فقد حصرت سلاسل « الليجني » تيارات الهجرة الأولى في السهول الشرقية المطلة على الأطلسي ، حتى تهيأت لها القوة اللّازمة ـــ سكانياً واقتصاديا ـــ للاندفاع عبرها نحو الغرب ، كذلك فقد أعاقت السلاسل الغربية (الروكيز) من تواصل الهجرات الآسيوية إلى قلب الولايات المتحدة ، ليس فقط بحكم ارتفاعها ووعورتها ، بل لأنها قد وقفت عائقا أمام الرياح الغربية الممطرة ، وأدت إلى ظهور مناطق صحراوية وشبه صحراوية في الأجزاء الواقعة في ظل المطر منها . وليست هذه المناطق بالجذابة لتيارات الهجرة الآتية من آسيا عبر الباسيفيكي . ورغم ارتفاع نسبة الآسيويين من العناصر الصينية واليابانية وغيرها على طول الساحل الشرقي ، إلا أن النسبة الكبرى من السكان قد أصبحت أوروبية أيضا ، وذلك مع تدفق الهجرات الأوروبية إليها ـــ من الشرق ـــ منذ منتصف القرن ١٩م .

ومن وجهة نظر حسابات قوة الدولة ، فإن عناصر المناخ ليست مجرد موارد طبيعية Natural Resources ، بل هي ــ في حالة استغلالها بكفاية وفعالية ــ من الموارد الإقتصادية Economic Resources (Herfindahl, 1975: 37) ، وبالنسبة للولايات المتحدة ، فقد قدمت عناصر المناخ الموارد الطبيعية لأنواع عديدة من الاستغلال الاقتصادي عالية المستوى ، وقد اتيح لها ذلك بحكم موقعها الفلكي من دوائر العرض (بين دائرتي عرض ٣٠° ــ ٥٠° شمالا) ، هذه التي اشتملت عددا من النظم المناخية المتنوعة ، وأيضا بما توافر لمجتمعاتها السكانية من كفاية وفعالية في مجال استغلالها لها زراعيا ورعويا ، هذه الكفاية والفاعلية التي جمعت بين خصائص التنوع والتركيز معا ، التنوع في مجال التركيب المحصولي ، والتركيز بالنسبة للانتاجية واستغلال المساحات ، قد أدت ــ أولا ــ إلى تحقيق ما يقارب الاكتفاء الذاتي لها زراعيا وغذائيا ، ثم ــ ثانيا ــ إلى تحقيق الفائض المتزايد القابل للتصدير ، ومن ناحية أخرى ، فقد هيأت هذه النظم المناخية المتنوعة مع تنويعات السطح الواسعة في الولايات المتحدة ، القاعدة الطبيعية لحياة نباتية متعددة الفصائل أيضا ، تتراوح مابين الغابات والأعشاب بأنواعها ، وهي التي قدمت الموارد الطبيعية اللازمة لاقتصاديات راسخة في مجالي الغابات والأعشاب معا ، وفي إطار نفس وجهة النظر الخاصة بحسابات قوة الدولة ، تأخذ « التربة » ــ مع السطح والمناخ ــ أهمية بالغة بالنسبة لرصيد الدولة الطبيعي من موارد القوة، وتوضح دراسة التربة ــ في الولايات المتحدة ــ أنها تحوز منها عددا من أجود أنواعها ، تتوزع في معظم ولاياتها ، وتقدم الأرضية المناسبة لمعظم أنواع الاستغلال الزراعي ومع التقدم العلمي الفعال في هذا المجال ، فقد واجهت الولايات المتحدة مكلة التربات الرديئة في بعض الولايات .. خاصة الصحراوية والجبلية منها ، كما توصلت إلى عدد من الحلول لما تواجهه من مشكلات بيئية عويصة في بعضها الآخر ، وذلك مع عدم تجاهل وجود عدد من مشكلات التربة بها ، ماتزال مستعصية عن الحل .

وإذا كانت شبكة أنهار الولايات المتحدة قد قدمت موردا طبيعيا مائيا شديد الأهمية ، فإن اتجاهاتها الرئيسية (من الشمال إلى الجنوب) لم تكن متفقة مع اتجاهات التعمير (من الشرق إلى الغرب) ، كما أنها لا تنتهي ــ باستثناء نهر سانت لورانس ــ إلى أحواض وممرات التجارة العالمية الأساسية في المحيطين الأطلسي شرقا والباسيفيكي غربا ، ومن هنا فإن أهميتها بالنسبة لحركة التجارة المحلية داخل الولايات ، تفوق أهميتها كروافد تجارية تصب في خطوطها المحيطية الرئيسية ، وقد عوضت الشبكة الحديدية الكثيفة في الولايات التحدة من هذا النقص ، ووصلت بين مناطق الإنتاج الداخلية ، وبين الموانىء الساحلية المؤدية لخطوط التجارة العالمية ، وهي تمثل الآن نحو ٣٠٪ من جملة أطوال السكك الحديدية في العالم ، كما امتدت بها ــ أيضا ــ أطول شبكة من الطرق البرية (٨٠٪ من جملة أطوالها العالمية) ، وبذلك يحوز الفرد في الولايات المتحدة ، أعلى نصيب من خطوط المواصلات بأنواعها عالميا ، الأمر الذي انعكست نتائجه في

كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (Hay, 1973: 92) .

وتبعا لتعداد (١٩٧٦) ، فقد بلغت جملة سكان الولايات المتحدة ٢٣٠ مليون نسمة ، أي نحو ٧٪ من جملة سكان العالم ، فهي تأتي في المرتبة الرابعة بين دول العالم من ناحية الحجم السكاني ، وهي في مقدمتها من حيث ارتفاع المستوى الفني لأداء الفرد ، وقد دعمت هذه القاعدة البشرية بتكنولوجيا متفوقة منذ وقت مبكر ، كما أحاطت مجتمعها السكاني بالرعاية والتأمينات ، وذلك مع عدم تجاهل مشكلات اقتصادها الرأسمالي (البطالة ، الانكماش) بالنسبة لمجتمعها السكاني عامة وقوة عملها خاصة . وتشير الدراسات (Smith, 1973: 51) إلى أن الحجم السكاني الراهن للولايات المتحدة ، ما يزال أدنى من الحجم السكاني الأمثل Optimum Size of Population ، أي أن مواردها الطبيعية ، ماتزال تسمح بنمو سكاني أعلى مما هو عليه ، ليس فقط مع ثبات متوسط الدخل الفردي ، بل متضمنا أيضا احتمالات زيادته . ورغم تعدد عناصر وأصول مجتمعها السكاني ، فإن بنيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، تخلو ــ عامة ــ من تمزقات اختلاف اللغات والأديان والمذاهب ، وذلك باستثناء بعض ظواهر التفرقة العنصرية ــ الموروثة تاريخياً ــ على أساس اللون ، بين البيض والسود ، وقد لجأت السلطات الفيدرالية إلى مقاومتها بصراحة ، خاصة وأنها قد أدت (بين ١٨٦١ ــ ١٨٦٤) إلى اشتعال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، هذه الحرب التي مثلت ــ وما تزال ــ أكبر الأخطار التي هددت وحدة الولايات بالانقسام ، وقد سنت ــ منذ ذلك الحين ــ مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات ، التي قاربت أن تصل بهذه التفرقة إلى نهايتها الإنسانية والديمقراطية .

الاتحاد السوفييتي :

يمتد الاتحاد السوفييتي فوق نحو $\frac{١}{٦}$ مساحة اليابس (٨ر٦ مليون ميل٢) ، فهو أكبر دول العالم مساحة ، بل هو يعادل مساحة قارة أمريكا الشمالية بأكملها ، وأكبر بنحو ٣ مرات من الولايات المتحدة ، وتمتد هذه المساحة فوق نحو ٤٥° دائرة عرضية (٣٠٠٠ ميل) ، تمنحه تنوعا مناخيا ونباتيا واسعا ، وفوق ١٦٠° درجة طولية (٦٠٠٠ ميل) من الغرب إلى الشرق ، تمنحه عمقا دفاعيا فريدا من مضيق بهرنج إلى جبال الأورال ، وبمثل هذا الامتداد وهذه المساحة يحوز الاتحاد السوفييتي ــ من وجهة النظر الجيوستراتيجية ــ القاعدة البرية النموذجية ، للقوى السياسية العالمية (Cox, 1975: 68) ، خاصة وأن هذا الامتداد قد تضمن وصول الاتحاد السوفييتي إلى حدوده الطبيعية النهائية ، هذه التي تتمثل في المحيط المتجمد الشمالي شمالا ، والمحيط الباسيفيكي شرقا ، وصحراء تركستان والسلاسل الجبلية جنوبا ، وتبقى حدوده الأوروبية ــ عربا ــ وحدها ، أقل تحديدا وفصلا من غيرها ، فضلا عن أن هذه المساحة الواسعة قد هيأت أيضا لتنوع طبيعي ــ ثم انتاجي ــ واسع المدى ، كفل للاتحاد السوفييتي تحقيق درجة عالية من القدرة والكفاية الاقتصادية . إلا أن النسبة بين هذه القاعدة البرية المترامية ، ليست متكافئة وبين

أطوال السواحل التي تحيطها ، خاصة وأن النسبة الكبرى من هذه السواحل ، إما أن تطل على جبهات مائية متجمدة ، وإما أن تطل على جبهات بعيدة عن طرق التجارة العالمية ، أو على بحار شبه مغلقة ومغلقة . ورغم كثافة شبكات الطرق الحديدية والبرية في الاتحاد السوفييتي ، إلا أن مساحته الكبيرة ماتزال تحتاج ـــ في بعض المناطق ـــ إلى ما يناسبها من مواصلات ، تربط بينها ، وتصلها بالسواحل أيضا . وقد يعوق إتمام ذلك ـــ أحيانا ـــ نقص الكثافة السكانية + المسافات الكبيرة التي تفصل بين تجمعات السكان الرئيسية + وعورة السطح وتعدد السلاسل الجبلية والهضاب + الامتداد الواسع للصحراوات وأشباهها + قسوة المناخ + أسباب أخرى (Cox, 1975: 69) .

ويجاور الاتحاد السوفييتي عدد كبير من الدول ، حتى أن هناك ١٣ دولة تشترك مع الاتحاد السوفييتي في حدوده الطويلة ، تقع معظمها في منطقة الظل من نفوذه مباشرة ، أو تدور في فلكه بصورة ما من صور التبعية ، ويحوز الاتحاد السوفييتي جبهات مائية تبلغ جملة أطوال سواحلها ٢٤ ألف كيلو متر ، غير أن النسبة الكبرى منها ـــ كما سبقت الإشارة ـــ تطل على محيط تتجمد مياهه طوال العام (المحيط المتجمد الشمالي) ، أو لفترة من العام (بحر بلطيق) ، أو بعيدة عن مسارات التجارة العالمية الرئيسية (الباسيفيكي شمالي دائرة عرض ٥٥٠ شمالا) ، أو على بحار مغلقة (قزوين) ، أو شبه مغلقة (البحر الأسود) ، ومن هنا يظهر الاتحاد السوفييتي شبه مختنق من حيث الموقع ، يحوز بنية قارية واسعة ، تعوزها ـــ ما يتناسب معها ـــ من المنافذ والجبهات البحرية اللازمة من وجهة النظر الاستراتيجية . وقد اتجه الاتحاد السوفييتي لمعالجة ذلك بوسائل شتى ، تتراوح ما بين محاولة الوصول إلى المياه الدفيئة ، وتوسيع جبهاته الساحلية الباسيفيكية والبلطيقية ، وما بين عقد المعاهدات مع بعض الدول المطلة على المحيطين الهندي والأطلسي ، والمشاركة في المياه الدولية في البحر المتوسط ، إلى بناء أسطول من الغواصات التي تتحرك في أعالي البحار دون قيود ، وتمنحه إمكانيات هجومية دفاعية فعالة للغاية ، فضلا عن تدعيم قواته الصاروخية عابرة القارات ، التي عوضت كثيرا من سلبيات هذا الموقع المختنق بمقاييس العسكرية التقليدية (Douglas, 1971: 9) .

وتبعا لأرقام ١٩٧٥ ، فقد بلغت جملة سكان الاتحاد السوفييتي نحو ٢٦٦ مليون نسمة (نحو ٥ر٨٪ من جملة سكان العالم) ، يتوزعون بين ١٨٠ قومية ، وتنتشر بينهم نحو ١٢٥ لهجة محلية ، ويعكس البناء السياسي للاتحاد السوفييتي وجود عدد من القوميات الرئيسية المتحدة داخل الدولة ، وتكون كل قومية منها جمهورية خاصة ، غير أنها تختلف اختلافا واسعا تاريخياً وجغرافيا وسكانيا واقتصاديا . ويمثل « الروس » أهم هذه القوميات (٥٨٪ من جملة السكان) ، ثم « الأوكرانيون » (نحو ١٧٪) ثم « الأوزبك والتتار والكازاك والتاجيك » وغيرها ، تتوزعهم الثقافات « السلافية والتركية والمغولية والألمانية والفنوسكاندية » وغيرها . ولا يكاد يجمعهم سوى الإطار الايديولوجي والاقتصادي والسياسي العام للاتحاد السوفييتي ، هذا الإطار الذي

لايفرق بين القوميات الداخلة في إطاره ، مع الإدارة الذاتية لكل منها ، خاصة وأن كل قومية منها ترتبط بوحدة إقليمية متمايزة ، وشبه منفصلة طبيعيا عن غيرها (Shevsky, 1974: 47) .

ويعود الإحساس القومي في « الروسيا » إلى القرن التاسع الميلادي ، وذلك حين توحدت القبائل الصقلية لأول مرة ، واستقرت حول مجاري الأنهار ، هذه التي اتخذت اتجاهات مكانية شتى ، واستخدمت في الحركة والتبادل . وبرزت « موسكو » في الشمال ، و « كييف » في الجنوب كأهم الإمارات الروسية آنذاك ، ومثلتا ــ معا ــ نواة القيصرية الروسية . وقد تأخر ذلك ــ قرابة قرنين ــ بسبب غارات التتار التي استمرت حتى قرب نهاية القرن الخامس عشر (١٤٨٠م تحديدا) ، وبعد ذلك برزت « موسكو » كنواة ما فتئت تتوسع شرقا عبر الأورال ، وغربا حتى لتوانيا وبولندا ، وجنوبا إلى القوقاز والبلقان ، وتبلورت خصائصها القومية خلال فترة حكم « بطرس الأكبر » (١٦٨٢ ــ ١٧٢٥) . تجلى ذلك في استراتيجيته الهادفة إلى توحيد الروسيا + التوجه بها علميا وصناعيا نحو الغرب ، حيث كانت الثورة الصناعية تعطي بشائر ثمارها . كما بدأت تشارك في التغيرات السياسية العامة التي احتدمت آنذاك في القارة الأوروبية . وتجلى ثقلها بوضوح خلال القرن التاسع عشر . وتحددت خطوط سياستها الجيوستراتيجية في التوسع شرقا حتى الباسيفيكي ، وجنوبا حتى البحر الأسود ، وغربا حتى البلطيق والقستيولا ، وخلال ذات القرن (التاسع عشر) الذي تكونت فيه « **الولايات المتحدة** » بين الأطلسي والباسيفيكي ، امتدت فيه ــ أيضا ــ **القيصرية الروسية** بين الأورال والباسيفيكي ، بما في ذلك سيبيريا بأكملها ، مع فارق أساسي بين الدولتين ، إذ أن « **الولايات المتحدة** » قد ورثت خصائص حضارة غرب أوروبا الصناعية ، واستثمرتها بفعالية عالية في بناء قواعدها الإقتصادية المتنوعة ، بينما بقيت « **الروسيا** » ــ رغم جهود بطرس الأكبر ــ في إطار الحضارة الزراعية الآسيوية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وإذا كان التكوين السياسي للولايات المتحدة قد تم في إطار من الولايات الفيدرالية غير المركزية ، مما دفع بها جميعها ــ بدرجات ــ نحو الازدهار بقواها الذاتية وإدارتها الخاصة المحلية (Collins, 1974 : 25) فإن المركزية القيصرية في العاصمة « موسكو » لم تحقق ذات النجاح في إدارة هذه المساحات الواسعة المعروفة بالروسيا الآسيوية ، ثم هي لم تدرك القيمة الجيوستراتيجية والاقتصادية « لآلاسكا » في أمريكا الشمالية ، فباعتها (١٨٦٧) بثمن بخس للولايات المتحدة ، بل وتراجعت عن نفوذها الذي كان قد تواصل من آلاسكا إلى شمالي كاليفورنيا ، فامتدت إليها ــ على الفور ــ السيطرة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية . وبقيت هذه التطورات في سياقها البطيء ظاهريا ، والمحتدم بالاضطرابات والتناقضات السياسية والاقتصادية باطنيا ، حتى ثورة ١٩١٧ التي أسقطت القيصرية ، واتجهت بالاتحاد السوفييتي ــ ضمن إطار صارم من خطط التنمية الاقتصادية الخمسية ــ نحو آفاق العصر الحديث . وتعد الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٩ ــ ١٩٣٩) ، بمثابة فترة البناء الاقتصادي والسياسي للاتحاد السوفييتي . وقد برزت أهم خطواته ــ في المجال الاقتصادي ــ في التحول الصناعي للاتحاد السوفييتي ، وذلك ــ كما سبقت

الإشارة ـــ بواسطة سلسلة متصلة من برامج التصنيع الموجهة مركزيا وسياسيا ، استكمل خلالها بناء قواعد صناعاته الثقيلة ، فضلا عن شبكة مواصلاته الأساسية من الخطوط الحديدية (خاصة في سيبيريا) والطرق البرية ، مكنته من الصمود طويلا ـــ بالإضافة إلى المزايا الجيوستراتيجية الأخرى كما تتمثل في العمق المساحي البري ـــ أمام الزحف النازي الصاعق أثناء الحرب العالمية الثانية . كما أن هذا التحول قد هيأ له ـــ بعد الحرب ـــ مواصلة برامجه وتطوير تكنولوجيته ، رغم خسائره الاقتصادية والبشرية الفادحة في هذه الحرب ، بحيث تمكن ـــ بعد أقل من خمس سنوات من نهاية الحرب ـــ أن يلحق بالولايات المتحدة كقوة نووية ثانية ، بل وأن يدخل عصر الفضاء قبلها ، مدعما وجوده كقوة عالمية رئيسية ، باستراتيجية واسعة النطاق اقتصاديا وسياسيا وايديولوجيا (Watkins, 1964) .

وبناء على نتائج حسابات القوة الشاملة في الدراسة التي سبقت الإشارة إليها (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٥) فقد قدمت التقديرات الكمية الآتية ، فيما يتصل بتقييم الكتلة الحيوية للدولتين :

	الأرض	السكان	جملة
الولايات المتحدة	٥٠	٥٠	١٠٠
الاتحاد السوفييتي	٤٥	٤٥	٩٠

ثانيا : القدرة الإقتصادية (ص) :

كما سبقت الإشارة .. فإن دراسة هذه القدرة ، تتوزع بين عدد من الزوايا ، من أهمها « الزراعة وانتاج الغذاء + انتاج الطاقة بأنواعها + الانتاج المعدني + الانتاج الصناعي + التجارة الخارجية » ، وفيما يلي إشارة ـــ بإيجاز ـــ لكل منها ، في مجال الدراسة التحليلية المقارنة للدولتين محل التقييم :

الولايات المتحدة (ص) :

تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي نحو ٦٠٪ من جملة مساحة الولايات المتحدة (حوالي ٣ مليون ميل٢) ، يزرع منها قرابة ٤٠٪ (أي نحو ٢٣ر٥٪ من جملة المساحة المذكورة) ، هذا عدا مساحات الغابات (٢٨٪ من جملة مساحة الولايات) والمراعي ، تتوزع جميعها ـــ بنسب متفاوتة ـــ بين مناطقها المختلفة ومما يوضح درجة تفوقها في مجال الانتاجية (متوسط انتاجية الهكتار) ، أنه بينما تمثل هذه المساحة المزروعة نسبة قدرها ١٥٪ من جملة المساحة المزروعة عالميا ، فإنها ـــ الولايات ـــ تسهم بنحو ٤٠٪ من جملة الإنتاج الزراعي العالمي . ومع ارتفاع مستوى الآلية الزراعية ، فإن القطاع الزراعي في الولايات المتحدة ، لا

يستوعب سوى ٥ر٦٪ فقط من جملة قوة عملها ، مع اختلاف هذا المتوسط بين الولايات المختلفة (Smith, 1973: 122) .

وقد حققت الولايات المتحدة ــ زراعيا وغذائيا ــ أعلى مستوى بين دول العالم ، من حيث الكفاية الذاتية والقدرة التصديرية ، ولا تكاد ــ مع تنوع مناطقها الطبيعية ــ أن تخلو قوائمها الإنتاجية من محصول معين ، عدا أنواع محدودة من المحاصيل المدارية (البن ، الشاي ، الكاكاو ، قصب السكر) ، كما أدت عوامل الآلية + التركيز الزراعي للمحاصيل في نطاقات ، مثل القطن والذرة والقمح والدخان + التخصص الإنتاجي والربط بين العلم والزراعة + اتباع نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy System من الزراعة والرعي واستغلال الغابات والتصنيع الزراعي ، إلى تحقيق فائض انتاجي وفير ، حقق لها الوجود على رأس الدول المصدرة لعدد كبير من المحاصيل في السوق العالمية لتجارة الانتاج الزراعي (Thoman, 1976: 133) ، وهو ما يضيف إلى رصيد قوتها السياسية وتأثيرها العالمي ، خاصة وأنها تعمد إلى تطبيق برامج تخزينية واسعة ، تتيح لها بالنسبة للقمح ــ مثلا أن تحتفظ لديها ــ في صوامعها ــ باحتياطي يكفيها + العالم كله لمدة عامين ، وهي البرامج التي تؤتي ثمارها الإقتصادية والسياسية ، حالة اشتداد الأزمات الغذائية في أنحاء العالم ، خاصة في مناطق الدول النامية ، هذه التي تجتاحها أزمات زراعية وغذائية فادحة في بعض السنوات ، بل إن الولايات المتحدة كثيرا ما تستخدم فائض إنتاجها الزراعي ــ خاصة الغذائي ، كوسيلة للضغط على عدد من الدول الأكثر تقدما ، وكأسلوب للمساومة مع الدول المختلفة معها ايديولوجيا ، حالة تعرضها لأزمة من أزمات الزراعة والغذاء (Mishan, 1964: 77) .

ويبلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من « الفحم » في السنوات العشر الأخيرة نحو ٣٧٠ مليون طن متري . فهي تسهم بذلك بنحو ١٦٪ من جملة انتاج الفحم في العالم ، وهي تحوز ــ في تكويناتها الجيولوجية ــ حوالي $\frac{١}{٣}$ الاحتياطي العالمي أيضا ، وإلى جانب الانتاج الضخم من الطاقة المائية (٣٨٪ من جملة إنتاج العالم منها) ، فإن هناك إمكانيات أخرى واسعة منها ، لم تستغل بعد . وتظهر أهمية أنهار السلسلة الجبلية الشرقية (الليجني) في مجال توليد الكهرباء المائية ، بالقياس لها في أنهار السلسلة الغربية (الروكيز) ، حيث الأخيرة أكثر أهمية في مجال الزراعة ، خاصة أنهار « كولومبيا ، كلورادو ، ساكرامنتو ، ريوجراند » وغيرها من الأنهار المنحدرة من هذه السلسلة الغربية إلى الباسيفيكي ، والتي تعتمد عليها نطاقات معينة من السهول الساحلية الغربية في زراعتها .

والولايات المتحدة تأتي في المرتبة الأولى ــ عالميا ــ من حيث إنتاج الطاقة النووية (٤ر٤٥ ألف ميجاوات منها) ، ورغم إنتاجها البترولي الكبير (١٦٪ من الإنتاج العالمي) ، إلا أنها تستورد نحو ٩ر٧ مليون برميل يوميا في المتوسط ، وذلك لسد العجز بين استهلاكها (٣ر١٦

مليون برميل) وإنتاجها (٨ر٤ مليون برميل) ، وتوضح هذه الأرقام ــ وغيرها ــ حجم القاعدة الطبيعية والاقتصادية ــ المستغلة والمحتملة والمستوردة ــ من الطاقة التي تستند إليها هذه الدولة كقوة سياسية كبرى . هذه القاعدة التي تشحنها بقدرات الحركة والتدفق في شتى القنوات الإقتصادية والحضارية والعسكرية ، وتهيء لها درجة عالية من السيولة الإقليمية والعالمية ، ومن القدرة على الاتصال والوصول بالسرعة الممكنة وبالقوة اللازمة إلى المكان المطلوب في الوقت المناسب (Guyol, 1971: 8) ، ومن هنا نبعت استراتيجيتها المتشابكة المعقدة بالنسبة لموارد الطاقة المحلية والعالمية هذه الاستراتيجية التي لا تتهاون مطلقا بالنسبة لتعرض هذه الموارد ــ من وجهة نظرها ــ لأي خطر فعلي أو محتمل ، كما هي تسعى ــ في إطار من البحوث الدائبة الممولة جيدا ــ نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة داخل الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم ، ونحو الانطلاق في مجال استغلال الطاقات الطبيعية الأخرى (الطاقة الشمسية) بإمكانياتها غير المحدودة ، ذلك أن تاريخ استغلال الطاقة ، هو ذاته تاريخ القوة في هذا العالم ، ومع كل اكتشاف جديد في الطاقة ، كانت هناك طفرة من طفرات القوة ، فضلا عما يقترن ــ بكل ذلك من تغير في مقياس القوة ، ومن تطورات واسعة وعميقة في خريطة القوة العالمية .

وتقف الولايات المتحدة في وضع فريد بالنسبة للانتاج المعدني ، فبينما هي تسهم في الانتاج العالمي من معظم المعادن تقريبا ، وبينما هي تأتي على رأس قائمة المنتجين لعدد كبير منها ، فإنها ــ أيضا ــ تظهر في قائمة الدول المستوردة لغالبية أنواع المعادن المستغلة ، ولتوضيح ذلك يمكن الإشارة إلى « **الحديد** » كمثال لهذا الوضع ، فهي ــ الولايات ــ تنتج ٨١ مليون طن متري من الحديد الخام سنويا ، وهو ما يساوي نحو ١٥٪ من جملة انتاجه العالمي ، كما أنها تحوز $\frac{١}{٤}$ احتياطياته العالمية أيضا ، وهي أيضا تأتي على رأس قائمة الدول المستوردة له ، ويتكرر الأمر بالنسبة « للنحاس » ، (٢٦٪ من الإنتاج العالمي ، ٥٢٪ من الاستهلاك العالمي) ، « للزنك » (١٣٪ ، ٤١٪) من الانتاج والاستهلاك العالمي على الترتيب ، وهي بالطبع تستكمل احتياجاتها الاستهلاكية منهما ــ النحاس والزنك ــ بالاستيراد من الدول المنتجة الأخرى (Thoman, 1976: 152) ، وهي ــ الولايات ــ تنتج ٧٣٪ ، ٥٣٪ ، ٢٥٪ ، بالنسبة لجملة الإنتاج العالمي من « الكبريت والفوسفات والبوتاس » على الترتيب ، وقد استغلت هذه الأخيرة في تطوير الإنتاج الزراعي ، بما هيأت له من قيام صناعة الأسمدة . ورغم انتاجها المحدود ــ نسبيا ــ من « المنجنيز والكروم والنيكل والانتيمون والتنجستن والقصدير والكوبالت والكوارتز والمايكا » (تعرف هذه المعادن بالمواد الاستراتيجية Strategic Materials لأهميتها الفائقة في صناعة الصلب ، ولصعوبة استيرادها حالة الحرب) إلا أنها تعوض ما ينقصها بالإستيراد من أمريكا اللاتينية أو أفريقية ، هذه التي ترتبط بعض دولها معها بروابط اقتصادية وسياسية وثيقة ، وذلك مع عدم تجاهل طبيعية هذه الروابط ، ونتائجها بالنسبة لهذه الدول المنتمية لما يعرف بالعالم النامي ، خاصة بالنسبة لإمكانيات تنميتها صناعيا ، أو بالنسبة للأثمان المنخفضة التي فرضتها

الدول الصناعية لهذه المواد الخام الثمينة ، أو بالنسبة لغير ذلك من النتائج المجحفة للدول النامية المنتجة لهذه المعادن في السوق العالمية (زهرات ، حمدية ، ١٣٩٦هـ : ٢٦) .

وتشير الدراسات إلى « **الولايات المتحدة** » باعتبارها الدولة الصناعية الأولى في العالم ، وتعتمد في ذلك على مؤشرات عديدة ، من أهمها :

١) توافر كافة مقومات الصناعة (الخامات + الطاقة + رأس المال + العمالة الفنية + السوق + المواصلات + الإدارة) وذلك بكم كبير ونوعية مرتفعة .

٢) أنها ــ الولايات ــ تنتج نحو ٢٥٪ من الصلب العالمي ، بمتوسط إنتاج سنوي قدره ١٥٥ مليون طن متري .

٣) التطور الفائق في استخدام التكنولوجيا والطاقة .

٤) يوجد بها أكثر من ٣٠٠ ألف وحدة صناعية كبيرة ، تستوعب نحو ١٥ مليون عامل فني ، أي نحو ٢٧٪ من جملة قوة العمل فيها .

٥) مؤشرات أخرى تفصيلية (Smith, 1973.) .

ومع الانتاج الفائق للطاقة ، والذي تتصدره الولايات المتحدة بالنسبة لكافة مصادرها (الفحم + الكهرباء + البترول + الغاز الطبيعي + الطاقة النووية) ، فقد عمدت إلى توزيع صناعاتها ، بحث تتفق مع اقتصاديات كل مصدر منها ، فالمعروف ــ اقتصاديا ــ أن نقل الطاقة مرتفع التكلفة أحيانا ، وغير اقتصادي بالمرة أحيانا أخرى ، فتركزت الصناعات التي تحتاج لكميات كبيرة من الطاقة المائية الرخيصة ، بالقرب من مصادرها ، لأن نقلها إلى مسافات بعيدة غير اقتصادي ، وكذلك الأمر بالنسبة للفحم (تحتاج صناعة طن الحديد إلى ضعفه من الفحم) ، كما يحتاج الغاز الطبيعي إلى تجهيزات خاصة باهظة ، لمنعه من التسرب أثناء النقل ، وليس هناك من مصادر الطاقة ما ينقل بسهولة نسبية وبتكلفة محتملة سوى البترول وقد اتبعت الولايات المتحدة قاعدة اقتصادية هامة ، وهي نقل المواد الخام إلى مصادر الطاقة (عدا البترول) وليس العكس (Mishan, 1967) مستندة في ذلك إلى شبكة حديدية فعالة ، منذ بداية وثبتها الصناعية في القرن التاسع عشر (شكل ٩) .

وتعد التجارة الخارجية من أهم دعائم قوة الولايات المتحدة العالمية ، إذ أن هناك عدداً كبيرا من الدول التي تعتمد ــ بدرجات متفاوتة ــ على ما تصدره الولايات المتحدة إليها من فائض الزراعة والغذاء ، وكذلك فإنها تسيطر على مساحة كبيرة من سوق الصناعة ، تحتاج إلى سياسة مثابرة فعالة للمحافظة عليها ، خاصة مع المنافسة المحتدمة بينها وبين الدول الصناعية الرئيسية الأخرى . وتتضمن هذه السياسة (تقديم أكبر قدر ممكن من التسهيلات لصالح صادراتها وارداتها معا + تنمية الاستثمارات الصناعية + تقديم المنح والقروض + برامج المعونات الغذائية الدولية) ، فهذه وغيرها تمثل بنود هذه السياسة التي تمارسها هذه القوة الكبرى ، من أجل مزيد

من السيطرة على السوق العالمية للتجارة الخارجية ، هذه السوق التي تسهم فيها الولايات المتحدة بنحو ٧ر١٦٪ من جملة تعاملاتها ، والتي تتنافس في ساحتها قوى العالم ودوله جميعا ، بدرجات متفاوتة من التأثير والفعالية ، والتي تميل موازينها لصالح الدول الصناعية الكبرى ، وعلى حساب الدول الصغيرة المنتجة للمواد الأولية (مجلى ، ١٩٧٧ : ٧٦) .

الاتحاد السوفييتي (ص) :

لايستغل من مساحة الاتحاد السوفييتي سوى نحو ١٢٪ من جملتها ، أي ما يساوي نحو مليون ميل٢ ، أما بقيتها فتتوزع مابين مناطق دائمة التجمد (٤١٪) أي نحو ٥ر٣ مليون ميل٢ ، ومناطق صحراوية وشبه صحراوية (٥ر٢٣٪) ، أي نحو ٢ مليون ميل٢ ، وجبال وهضاب ومناطق غير صالحة للاستغلال (٥ر٢٣٪ أيضا) . وتعد الزراعة دعامة أساسية في هيكل الاقتصاد السوفييتي ، تستوعب أكثر من $\frac{١}{٣}$ قوة عمله (٣٥٪) ، ورغم المساحة الضخمة للاتحاد السوفييتي (٦ر٨ مليون ميل٢) إلا أن نسبة المساحة الصالحة للزراعة لا تجاوز ٢٠٪ منها ، لا يزرع منها بالفعل سوى نصفها . ومن أهم ما يواجه الزراعة السوفييتية من مشكلات (بالإضافة إلى تجمد التربة ووعورة السطح والتوزع الواسع للصحاري) هامشية نسبة كبيرة من المساحة القابلة للزراعة ، وتعرضها الفادح لتذبذبات مناخية مؤثرة ، وقد عمد الاتحاد السوفييتي إلى اتباع سياسة زراعية لتطويرها رأسيا وأفقيا ، وذلك بواسطة سلسلة من خطط التنمية التي بدأت منذ وقت مبكر يعود إلى مابعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، غير أن المرجح أن استغراقه في بناء قواعده الصناعية الأساسية ، خلال فترة مابين الحربين العالميتين ، كان ــ إلى حد ما ــ على حساب برامجه الزراعية ، فواجهت الأخيرة نوعا من الإهمال وضعف التمويل ، جعلت من معدلات تنميتها تظهر أقل كثيرا من معدلات التنمية الصناعية ، بل وأدنى من المنشود لتحقيق الكفاية الذاتية على الأقل . ورغم التوجه المكثف نحو برامج التنمية الزراعية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، إلا أن الزراعة السوفييتية ما تزال تعد من مشكلات هذه الدولة الكبرى ، وبرزت في السنوات الأخيرة مشكلة عدم تحقيق الكفاية الذاتية بالنسبة لمحصول استراتيجي مثل القمح ، حيث قد تناقصت نسبته ــ مع الذرة وغيره من الحبوب الغذائية ــ من ٩٠٪ إلى ٦٠٪ فقط من جملة المساحة المحصولية ، مما أدى إلى عجز الانتاج عن تلبية متطلبات الاستهلاك ، وإلى اتجاه الاتحاد السوفييتي نحو استيراد ما ينقصه ، بل وأصبحت « **الولايات المتحدة** » من المصدرين الرئيسيين للقمح إلى « **الاتحاد السوفييتي** » ، حيث هي قد صدرت إليه ١١ مليون طن في عام ١٩٨٢ ، ورغم أهمية التصدير في حد ذاته بالنسبة لتصريف فائض القمح الأمريكي فضلا عن مدفوعاتها وميزانها التجاري بعامة ، ورغم قدرة الاتحاد السوفييتي على استيراد احتياجاته من دول أخرى غير الولايات المتحدة (استراليا ، كندا ، الأرجنتين) ، إلا أن مشكلة الاحتياج للقمح وضعف الكفاية الذاتية الغذائية تبقى كنقطة ضعف في البنية الإقتصادية

العامة لدولة كبرى مثل الاتحاد السوفييتي ، خاصة في حالة الصدام ، أو الحرب التي عادة ما تنقطع معها خطوط التجارة الدولية . وهي ـــ على أية حال ـــ من أهم ما يواجهه الإتحاد السوفييتي ـــ في الوقت الراهن ـــ من مشاكل ، يعمل على علاجها بكل ما يمتلكه ـــ كقوة كبرى ـــ من إمكانيات اقتصادية وتكنولوجية (Dewdney, 1971: 161) .

ويأتي الاتحاد السوفييتي ضمن قائمة الدول المصدرة للطاقة ، وقد تبددت التنبؤات عن احتمال تعرضه لأزمة طاقة ، وذلك مع كشوف البترول والغاز الطبيعي الضخمة في القوقاز وسيبيريا ومع توسعه الفائق في برامج توليد الطاقة المائية ، ومع تزايد تقديرات احتياطي الفحم به إلى نحو ٢٤٪ من جملة الإحتياطي العالمي ، فضلا عن انتاجه الكبير الراهن منه بمتوسط ٤٨٥ مليون طن متري من أنواع متفاوتة الجودة ، كما أنه ينتج من البترول ١٢ر٤ مليون برميل يوميا ، حسب إحصائيات عام ١٩٨٢ . أما من الطاقة النووية ، فإن إنتاجه مايزال محدودا منها نسبيا (٧ر٣ ألف ميجاوات سنويا) ، ويعمل الاتحاد السوفييتي على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الذاتية ـــ في مجال الطاقة ـــ داخل إطار معسكره الايديولوجي . وقد حققت برامجه في هذا المجال نجاحا ، تجاوز به أزمات الطاقة العالمية . كما تهدف برامجه الاستراتيجية نحو الكشف عن موارد جديدة للطاقة في أراضيه ، فضلا عن التوسع في مشروعات الطاقة النووية ، وغيرها من موارد الطاقة الأخرى .

بالاضافة إلى الترتيب المتقدم للاتحاد السوفييتي في الانتاج المعدني العالمي ، فإن احتياطاته منها تقدمها أراضيه الواسعة باعتبارها المخزن العالمي الأول لمعظمها ، خاصة في « سيبيريا وتركستان الروسية وشبه جزيرة كولا وجبال الأورال والقوقاز » ، ومنذ ١٩٥٨ يأتي الاتحاد السوفييتي في مقدمة دول العالم إنتاجا للحديد (٢٥٪ من الانتاج العالمي ، حيث ينتج ١٣٣ مليون طن متري سنويا في المتوسط) ، ويتفوق على الولايات المتحدة في انتاج المعادن الاستراتيجية من التنجستن والنيكل والكروم والكوبالت ، كما يسهم بنسبة كبيرة متغيرة من الانتاج العالمي للمنجنيز ، ويأتي كثاني دول العالم إنتاجا في كل من « المغنيسيوم ، البوكسيت ، النحاس (٥ر٣ مليون طن متري) ، والزنك والرصاص والذهب .

وقد قدمت هذه القاعدة من الموارد الطبيعية المعدنية الأساس اللازم لوثبته الصناعية الكبيرة بين الحربين العالميتين ، هذه التي تحولت به من دولة زراعية ريفية الطابع ، إلى دولة صناعية راسخة ، فإلى قوة عالمية كبرى ، وأصبحت الصناعة فيه بمثابة القاعدة لبنيته الاقتصادية العامة ، تستوعب نحو ثلث (٣٠٪) من قوة عمله . وبسبب نوع من السرية ، يحيط بها الإتحاد السوفييتي برامجه الاقتصادية ، فإن المعلومات عنها ليست دقيقة ، فضلا عن الأرقام المتصلة بها ، غير أن هناك مؤشرات عديدة عن تقدمه الفائق في هذا المجال ، تتمثل في إنتاجه من الصلب (١٤١ مليون طن متري سنويا في المتوسط) ، أي ما يقرب من ٢٠٪ من جملة الإنتاج العالمي ، وفي استكماله لقواعده من الصناعات الأساسية (شكل ١٠) ، وفي نسبة ماتستوعبه الصناعة

من قوة العمل ، وفي التقدم المشهود لتكنولوجيته في مجال الفضاء والطاقة ، وفي غير ذلك ـــ أيضا ـــ من المؤشرات (Mishan, 1967: 82) .

ويظهر الاتحاد السوفييتي في مرتبة أقل من الولايات المتحدة ، من ناحية الدور التجاري العالمي ، حيث تبلغ نسبة إسهامه في التجارة العالمية نحو ٤ر٤٪ من جملتها السنوية ، ومن ثم ـــ أيضا ـــ من ناحية ما تسهم به التجارة في تدعيم نفوذه وقوته العالمية ، ويظهر دوره ـــ أوضح ما يكون ـــ بالنسبة لمجموعة الدول المشتركة معه في ايديولوجيته ، والتي تتضمن دول شرق أوروبا المرتبطة معه فيما يعتبره نوعا من التكتل الاقتصادي (مجموعة دول الكوميكون) ، ثم إلى دائرة أوسع ـــ ولكن بفعالية أقل نسبيا ـــ في آسيا وافريقية وأمريكا الجنوبية ، خاصة مع مجموعة دول عدم الانحياز ، هذه التي تتراوح علاقاتها التجارية معه ، مابين التبادل التجاري والمعونات والقروض والتسهيلات المختلفة (شافعي ، ١٩٧٠ : ١٠٣) ، وقد دخلت العلاقات التجارية السوفييتية دائرة ثالثة ـــ حديثة نسبيا ـــ مع دول العالم الغربي ـــ الرأسمالي ، فمع ظروف أزمات الزراعة السوفييتية ـــ خاصة في القمح والحبوب ـــ ارتبط الاتحاد مع الولايات بعلاقات تجارية ، يستورد منها بمقتضاها ما ينقصه من القمح ، وهو ـــ الاتحاد ـــ قد وازن موقفه الاستراتيجي الضعيف من هذه الناحية ، باتفاقية إمداد دول غرب أوروبا ـــ خاصة ألمانيا ـــ بالغاز الطبيعي . فإذا كان الاتحاد السوفييتي في موقف المستورد لسلعة هامة ـــ مثل القمح ـــ من العالم الغربي (الولايات المتحدة بالذات) ، فقد أصبح ـــ أو أوشك ـــ أن يكون في موقف المصدر لسلعة أخرى هامة ـــ مثل الغاز الطبيعي ـــ للعالم الغربي (خاصة ألمانيا الغربية) ، وهي الاتفاقية التي عارضتها الولايات المتحدة بكل قوة ، غير أن المزايا الجيوستراتيجية ـــ كما تتمثل في القرب المكاني والاستمرار البري بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا الغربية ـــ قد دفعت بالاتفاقية للأمام .

على أن جملة ما يقدمه الإتحاد السوفييتي للعالم الثالث النامي من قروض ومعونات ، تظهر أقل مما تقدمه له الدول الرأسمالية (خاصة الولايات المتحدة) ، كما أن قوة عملته في السوق العالمية أدنى ، وهي الأمور التي من شأنها أن تجعل قدرته التنافسية في هذا المجال أقل ، ويسعى الاتحاد السوفييتي لمعادلة هذه النواحي بوسائل شتى ، ربما يكون من أهمها تقديم تجربته « **كنموذج** » يمكن لهذه الدول النامية تحقيقه ، مستندا إلى الهوة الاقتصادية والحضارية ـــ التي قد يصعب تجاوزها ـــ بينها وبين دول العالم الرأسمالي ، والى العلاقات التاريخية المليئة بالمرارة والصراع ـــ بينها كمستعمرات ، وبين الدول الرأسمالية ، التي استعمرتها فترات طويلة متفاوتة ، نزحت خلالها مواردها الطبيعية نزحا ، وشكلت أثناءها السوق العالمية لصالحها . كما يقف الاتحاد السوفييتي باستمرار ـــ في المؤتمرات والمحافل الدولية ـــ مؤيدا لمطالب الدولة النامية (العالم الفقير) تجاه الدول الرأسمالية (العالم الغني) ، والرامية إلى موازنة أثمان المواد الخام مقابل أثمان السلع المصنوعة ، إلى غير ذلك من أساليب الاقتراب من دول العالم النامي خارج معسكره الايديولوجي ، هذه الأساليب التي ـــ أحيانا ـــ ما تؤتي ثمارها هنا أو هناك في أنحاء العالم النامي ،

خاصة مع وطأة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها معظم دوله ، ومع تطلع بعضها « **للنموذج** » الممكن التحقيق من وجهة نظرها ، وأيضا مع القرب المكاني لبعضها الآخر من النموذج السوفييتي ، بحيث يصعب عليها أن تبقى بمعزل عن تأثيراته طواعية أو كرها ، فتبقى دائما في منطقة الظل من هذه القوة الكبرى . (Seabury, 1965: 63) .

وتبعا للتقديرات الكمية للقدرة الاقتصادية للدولتين (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٦) قدم هذا الجدول التفصيلي لعناصرها .

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي
إجمالي الناتج القومي	١٠٠	٥٢
الزراعة	٢٠	(-٦)
الطاقة	١٣	١٧
المعادن	٦	١٧
الصناعة	١٥	١٨
التجارة	٢٠	٧
جملـــة	١٧٤	١٠٥

وبذلك يكون إجمالي الكتلة الحيوية + القدرة الإقتصادية (ك + ص) في الولايات المتحدة (١٠٠ + ١٧٤ = ٢٧٤) ، وفي الإتحاد السوفييتي (٩٠ + ١٠٥ = ١٩٥) درجة .

ثالثا : القدرة العسكرية (ع) :

يتوزع تقييم القدرة العسكرية للدولتين بين القدرة العسكرية النووية والقدرة العسكرية التقليدية ، وذلك على النحو الآتي :

القدرة العسكرية النووية :

لقد حسمت القنبلة الذرية الحرب في الباسيفيكي بين الولايات المتحدة واليابان ، وذلك لصالح من تملكتها واستخدمتها (الولايات المتحدة) ، وأعلنت بذلك عن بداية عصر جديد للحرب والسلاح . وقد لحق بها ـــ الولايات ـــ الاتحاد السوفييتي بعد زمن قصير ، ثم عدد صغير من الدول التي تحوز أسرار صناعتها وتكنولوجيتها العالية . ورغم ذلك الانتشار النسبي ، فإن الخيوط الأساسية للعصر النووي ـــ باحتمالاته وتطوراته ـــ تبقى موزعة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي . ويستمد السلاح الجديد أهميته من

قدرته التدميرية الشاملة ، بحيث أنه بقدر ما يمثل الحرب الصاعقة ، فإنه يقدم واحدا من أهم أسباب الامتناع عنها (Kissinger 1967, 42) ، وتشير تقارير مراكز البحوث والاستراتيجية ، إلى أن كلا من الولايات والإتحاد يحوز من الأسلحة النووية مايكفي لتدمير العالم أكثر من مرة ، وليس فقط مايكفي لحسم حرب قد تحتدم بينهما ، وهو الأمر الذي يقدم الرادع الأساسي لمنع نشوبها . وقد تطور التوازن بين الدولتين من هذه الناحية ، من انفراد الولايات المتحدة بالساحة النووية لمدة أقل من خمس سنوات ، تلت الحرب العالمية الثانية ، إلى دخول الاتحاد السوفييتي لهذه الساحة ، فإلى مرحلة من التوازن بين الدولتين ، فإلى ما يشبه مرحلة من التفوق السوفييتي النسبي ، مع امتلاك أيهما لقدرة الردع الشاملة (Seabury, 1965: 79) ، وهو ما يجعلهما ـــ في نهاية الأمر ـــ في مرتبة تقييمية واحدة من هذه الناحية (١٠٠ درجة لكل دولة منهما) .

القدرة العسكرية التقليدية :

ليس قياس القدرة العسكرية التقليدية بالمسألة اليسيرة، حيث تتداخل معها عشرات من العوامل التفصيلية التي قد يصعب حصرها فضلا عن تقييمها ، وذلك من قبيل « معنويات القوات ، نوعية القيادة ، ترابط العمليات » وغير ذلك ، وهي من العوامل المؤثرة حالة نشوب الحرب ، كما أن هناك عوامل أخرى فنية معقدة للغاية ، تتصل بامكانيات السلاح والعتاد وميزاته غير المعلنة . وعلى أية حال ، فقد اتفق على عدد من المؤشرات لتقييمها ، تتمثل في « نوعية القوة البشرية + فعالية الأسلحة + الامداد + نوعية التنظيم + قدرات القتال المدركة » ، وتحتسب الأخيرة منها كما يلي : (عدد القوة البشرية العاملة والإحتياطية × العامل المعنوي × معامل يقدر حسب قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود + نسبة الإنفاق العسكري) . وفيما ـــ يتصل ـــ بعد ذلك ـــ بالتقييم الكمي للقدرة العسكرية التقليدية ، فقد قدر للاتحاد السوفييتي ٩٧ درجة ، وللولايات المتحدة ٩٤ درجة ، وبذلك تبلغ جملة القدرة العسكرية (ع) النووية والتقليدية للولايات المتحدة ١٩٤ درجة ، وللاتحاد السوفييتي ١٩٧ درجة ، وبذلك تكون جملة ما حصلت عليه الولايات المتحدة (ك + ص + ع) هي ٤٦٨ درجة ، أما الاتحاد السوفييتي فيكون قد حقق ٣٩٢ درجة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٧) .

رابعا: القدرة على النفوذ (ذ) :

يعد إعلان « ويلسون » عن مبادىء حقوق الإنسان وحق تقرير المصير (مؤتمر فرساي ١٩١٩) عقب الحرب العالمية الأولى ، بمثابة إعلان عن الولايات المتحدة كقوة عظمى ، وإنهاء لحالة العزلة التي اختارتها لنفسها قبل أقل من قرن (مونرو ، ١٨٢٤) كما سبقت

إلى ذلك الإشارة ، وكانت الولايات المتحدة قد حققت ــ خلال قرن العزلة هذا ــ القاعدة اللازمة لها للبروز الفائق في الساحة العالمية ، وأطلت على المحيطين الأطلسي والباسيفيكي ، وتداعى عن ذلك دوائر من النفوذ المدعمة بطاقة اقتصادية فعالة للغاية ، تصل إلى أعلى درجاتها بين جيرانها (كندا ، المكسيك ، أمريكا الوسطى ، أمريكا اللاتينية) فيما يعرف بالعالم الجديد ، ثم هي ــ الولايات ــ قد ارتبطت بأوروبا ــ منذ الحرب العالمية الأولى ــ ارتباطا استراتيجيا ، ليس فقط بحكم أنها قد أنهت هذه الحرب حينما شاركت بثقلها فيها ، وإنما ــ أيضا ــ لأن الثورة الروسية (١٩١٧) قد مثلت الخطر المشترك للولايات المتحدة وأوروبا الرأسمالية ، ثم هي ــ الولايات ــ قد شاركت في الحرب العالمية الثانية لصالح أوروبا ضد النازية ، ثم لصالحها هي في الباسيفيكي ضد العسكرية اليابانية ، وتجلت زعامتها لما عرف بالعالم الغربي مع نهاية هذه الحرب ، التي خرجت منها الولايات المتحدة منتصرة ، وبأقل خسائر ممكنة . ثم هي قد دعمت هذه الزعامة بمشروع مارشال الإقتصادي لاعادة تعمير أوروبا المدمرة ، ثم بتكوينها لسلسلة الأحلاف التي أحاطت بالاتحاد السوفييتي من الأطلسي (شكل ١١) إلى الهندي ، ومن ألمانيا إلى الباكستان ، وقد واصلت دعم نفوذها في القارات الأخرى ، وذلك من خلال برامج واسعة للمساعدات والمعونات والقروض ، المشروطة دائما بنوع من التبعية لنفوذها ، سواء أكانت هذه التبعية مستترة أم ظاهرة . وهكذا شكلت الولايات المتحدة ــ خلال الفترة من ١٩٢٠ وحتى الآن ــ منطقة نفوذها وتأثيرها العالمية الواسعة أوروبا وآسيا وافريقية وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن المحيطين الأطلسي والباسيفيكي (الاوقيانوسية) ، وهي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تواصل تعميق نفوذها وتأثيرها بواسطة البنوك والسيطرة على سوق العملة العالمية ، ومن خلال ما يعرف بالشركات متعددة الجنسية ، وبالتحكم في مصادر التكنولوجيا عالية المستوى ، وفي أسواق السلاح العالمية ، فضلا عن التدخل المباشر والمستتر لتغيير نظم الحكم ، حينما يتراءى لها أن ثمة تعارض بين بعضها وبين سياستها العالمية (مقلد ، ١٩٦٨ : ٦٧) . وقد نسجت الولايات المتحدة ــ لمواجهة الاتحاد السوفييتي ــ استراتيجية عالمية معقدة متشابكة الخيوط ، تستند في تحقيقها إلى :

ــ قدرة اقتصادية عالية المستوى .

ــ قوة عسكرية عالمية الانتشار ، برية وجوبة وبحرية وفضائية .

ــ استراتيجية دقيقة فعالة نشطة إقليميا وعالميا .

ــ قيادة العالم الغربي الرأسمالي في صراعه مع العالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي . (Liska, 1957)

ورغم استناد الاتحاد السوفييتي إلى ذات الدعائم ــ تقريبا ــ في تحقيقه لنفوذه العالمي (القدرة

الإقتصادية + القوة العسكرية + الاستراتيجية + الايديولوجية) ، إلا أن مراحل وصوله إليها ، وأسلوب ممارسته لها ، تختلف ـــ من بعض النواحي عن الولايات المتحدة ، فهو ـــ الإتحاد ـــ قد استغرق فترة مابين الحربين العالميتين في بناء الهياكل الإقتصادية الأساسية (خاصة الصلب والصناعات الثقيلة) ، وفي تدعيم قدراته الدفاعية ، وبخاصة لتعرضه للتهديد المباشر من قبل الدول الرأسمالية عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة ، ثم تعرضه للغزو الفعلي على نطاق واسع في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية . ورغم الخسائر الفادحة التي تعرض لها نتيجة لهذا الغزو بخاصة وللحرب بعامة ، إلا أنه قد خرج منها ـــ الحرب ـــ قوة عالمية واضحة المعالم ، كونت له منطقة نفوذ مباشرة في أوروبا (دول أوروبا الشرقية) وفي آسيا ، كما انتشرت ايديولوجيته انتشارا واسع النطاق في العالم الثالث ، المتحرر حديثا من الاستعمار الرأسمالي ، والمتشبع بتجارب مريرة مع نماذجه البريطانية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والهولندية والبلجيكية والإيطالية ، (شكل ١٢) ، ووجد الاتحاد السوفييتي أرضا مناسبة ومناخا مواتيا لانتشار أفكاره الأساسية في العالم الثالث الفقير . وقد استثمر هذه الظروف باستراتيجية فعالة عالمية المستوى ، للتوغل المباشر والمستتر في أنحاء هذا العالم المعروف بالثالث ، ووضعه في دائرة نفوذه ، ثم أضاف قبل بداية الخمسينات إلى قدراته القوة النووية بكل أبعادها ، ثم اقتحم ـــ مع نهاية الخمسينات ـــ عالم الفضاء ، سابقا في ذلك الولايات المتحدة ، وهي المقومات التي أضافت إلى رصيد نفوذه الايديولوجي والإقتصادي الأساسي ، قدرات متزايدة عسكرية هجومية ودفاعية ، مكنته من ترجمة هذا الرصيد ـــ باستمرار ـــ إلى سياسات وبرامج فعالة ، في مواجهة الولايات المتحدة خاصة والعالم الرأسمالي عامة . وهو ـــ مثل الولايات ـــ قادر على الحركة السريعة (بريا وبحريا وجويا وفضائيا) . وعلى مواجهة الضربات المضادة ، وعلى توجيه مثلها ، كما هو ـــ مثل الولايات أيضا ـــ يستطيع الوصول إلى الأعصاب الحساسة لعدد كبير من دول العالم ، سواء من خلال مساعداته الإقتصادية ، أو قدراته العسكرية ، أو بواسطة الأحزاب المشتركة معه في ايديولوجيته ، (Beloff, 1959: 32) . وتبعا للتقييم الكمي الوارد في الدراسة التي سبقت (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٨) ، فقد قدر للولايات المتحدة من هذه الناحية ـــ القدرة على النفوذ ـــ ٩٠ درجة ، وللاتحاد السوفييتي ١٠٠ درجة ، وبذلك يصبح مجموع ما حصلت عليه الولايات (ك + ص + ع + ذ) هو ٥٥٨ درجة ، ويصبح للاتحاد السوفييتي ٤٩٢ درجة .

خامسا : وضوح الاستراتيجية :

ترجع أهمية هذه الناحية ـــ وضوح الاستراتيجية ـــ من نواحي قياس قوة الدولة ، إلى كونها « **معاملا** » في معادلة حساب القوة ، أي أن العلاقة بينها وبين ما سبق قياسه ، ليست علاقة جمع (+) بل علاقة ضرب (×) ، أي أن جميع ما سبق يصبح « صفرا » في حالة عدم وضوح الأهداف الاستراتيجية للدولة ، لأن ضرب أي قيمة

كمية × صفر ، لاتنتج سوى صفر ، ومعنى ذلك أن وضوح الأهداف الاستراتيجية يمنح الدولة بمكوناتها (ك + ص + ع + ذ) فعاليتها على المستوى العالمي . وكلما تماسكت الاستراتيجية وتكاملت واتضحت وانطلقت ، كلما تجلت ظواهر قوة الدولة ، وإلا فإنها قد تتعرض لكوارث مدمرة ، مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية . ويعزى لوضوح الأهداف الاستراتيجية العالمية لبريطانيا ــ إبان عزها الإمبراطوري ــ أهمية كبرى في انطلاقها وفي استمرارها وفي إفصاحها عن قدرات ضخمة ، وذلك ــ ربما ــ رغم ضآلة نصيبها من عوامل القوة الأخرى (Watkins, 1964: 192) ، وكذلك الأمر بالنسبة لدول هائلة الموارد (استراليا ، كندا ، البرازيل ، مجموعة الدول العربية) ، هذه التي يعزى لضعف بروزها العالمي عدد كبير من العوامل ، من بين أهمها عامل ضعف وضوح الأهداف الاستراتيجية ، وقد تقدم « **مصر** » بالنسبة للعالم العربي خاصة ، نموذجا قريبا لأهمية وضوح الأهداف الاستراتيجية ، فمصر تكتسب طاقة فعالة ــ على المستوى الإقليمي العربي والإفريقي ــ في حالة تبنيها لأهداف استراتيجية واضحة . وهي تكاد تفقد هذه الطاقة حالة بغموض هذه الأهداف أو اهتزازها . وبالنسبة للقوى الرئيسية فإن الأهداف الاستراتيجية ــ خاصة العالمية ــ يجب أن تستند إلى رصيد مناسب من عوامل القوة الأساسية الأخرى (ك + ص + ع + ذ) ، حتى تتمكن من تحقيق هذه الأهداف في الوقت الملائم والمكان المناسب وبالقوة اللازمة . ويمكن تحديد شروط الاستراتيجية الواضحة فيما يلي :

ــ انطلاقها من المصالح الحقيقية للدولة .

ــ اتساقها مع قدرات الدولة ، بمعنى قدرتها على تنفيذها .

ــ الاقتناع الكامل بهذه الأهداف ، وذلك بعد المناقشة الواسعة لها ، من قبل هيئات الدولة ومؤسساتها ومراكز بحوثها المتخصصة وصحافتها ، وأجهزتها الشعبية .

ــ واقعية الأهداف (درس ألمانيا النازية) ، ودراستها الموضوعية لحقائق العالم ومتغيراته ، ومتابعتها المثابرة للتطورات المتصلة بكل مجال ، واستجابتها ــ بمرونة وموضوعية ــ لهذه المتغيرات والتطورات .

ــ التكامل والترابط بينها وبين عوامل القوة الأخرى (ك + ص + ع + ذ) .

ــ ارتباطها بتاريخ المجتمع وتراثه وثقافته وبنيته الحضارية العامة .

ــ السعي الدائب المنظم ــ بواسطة أجهزة مقتدرة ــ لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ ، ووضع البرامج اللازمة لذلك ، مع القدرة على ادارتها تدريجيا أو حسمها عند نقطة محددة . (غالي ، ١٩٦٦ : ٨٢) .

ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معا استراتيجية عالمية معقدة متشابكة

متعددة الأبعاد ، تتفق مع ما تحوزانه من عناصر القوة ، وما وصلنا إليه من قوة ونفوذ ، ومع ما تتبناه كل منهما من مبادىء وايديولوجية ، ويمكن القول بأن الهدف الاستراتيجي الأول لأيهما ، هو ــ ببساطة ــ أن يتحول العالم بأكمله إلى النموذج الرأسمالي (الولايات) ، أو إلى النموذج الاشتراكي (الاتحاد) ذلك لأنهما ــ كقوتين عالميتين ــ إنما تنظران للعالم كله كساحة للصراع والمنافسة ، وما من منطقة في العالم بعيدة عن هذا الصراع وهذه المنافسة . وقد اتبع الاتحاد السوفييتي أساليب تتفاوت مابين تشجيع الانتفضات والثورات ، وتكوين الأحزاب ، والمعونات والقروض والمساعدات بأنواعها ، والمعاهدات الدفاعية وغير ذلك . كما اتبعت الولايات المتحدة لتحقق أهدافها سياسات عديدة ، تتراوح مابين الاحتواء والحرب الباردة وتكوين الأحلاف ، والحروب الدعائية ، والتدخل السافر والمستتر ، وبغض النظر عن تفصيلات عديدة تتصل بهذه الزوايا بالنسبة للدولتين (Burton, 1967: 85) ، فإن المتتبع لحركة الصراع الواقعية ــ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ــ يمكن أن يتبين عددا من موجات الاتساع والانكماش المتتابعة بالنسبة لنجاح الدولتين في تحقيق كل منهما لأهدافها الاستراتيجية الأساسية . فقد اجتاحت العالم النامي عقب هذه الحرب ــ موجة من موجات التحرر الوطني (شكل ١٢) ، تحقق فيها لعدد كبير منها الاستقلال السياسي ، وأضيفت إلى خريطة العالم السياسية العشرات من الدول الجديدة ، المتحررة بعد تبعية طويلة للدول المستعمرة ، وأصبح لكل منها علمها ونشيدها وصوتها في الأمم المتحدة . غير أنها بقيت تعاني من آثار التبعية الاقتصادية الطويلة للدول التي استعمرتها (مجلى ، ١٩٧٧ : ٨٧) ، وقد استثمر الاتحاد السوفييتي هذه المرحلة لصالحه تماما ، وحققت استراتيجيته نجاحا مشهودا بين عدد كبير من هذه الدول ، التي ارتبطت وإياه ارتباطات تتراوح بين كونها شاملة ، ايديولوجية واقتصادية معا ، أو جزئية من نواحي معينة فقط دون غيرها . وعندما أوشكت مرحلة التحرر الوطني على الانتهاء ، وذلك مع حصول معظم المستعمرات القديمة على استقلالها السياسي ، بدأت هذه الدول تواجه مجموعة من المشكلات الأخرى ــ الاقتصادية أساسا ــ التي عرفت بمشكلات مابعد الاستقلال . وبداية من منتصف الستينات فإن

هذه المشكلات قد أصبحت شديدة الوطأة بالنسبة لمعظمها ، وتعرضت نظم الحكم الوطنية فيها للتغيرات السريعة وللانقلابات بأنواعها ، ولم تفلح جهودها في التجمع السياسي تحت إطار عدم الانحياز ، واتجهت إما للتكتل الإقليمي أو للاستقطاب في اتجاه واحدة من القوتين الرئيسيتين (العمري ، ١٣٩٦ هـ : ١١٢) . وقدمت هذه التغيرات ــ في مجموعها ــ ملامح موجة جديدة ، استثمرتها الولايات المتحدة ــ هذه المرحلة ــ لمصلحتها ، ولتحقيق أهدافها الاستراتيجية الأساسية . وإذا كان الاتحاد السوفييتي قد حقق ــ في الموجة الأولى ــ نجاحا استراتيجيا عميقا ، مع نجاح الثورة الصينية (١٩٤٩) باعتبارها تشاركه ايديولوجيته ، فقد استطاعت الولايات المتحدة ــ خلال الموجة الثانية ــ تقليص حجم هذا النجاح ، باستثمارها بفعالية ومهارة لنقاط الخلاف التي احتدمت بين الاتحاد السوفييتي والصين ، بعد أقل من عشر سنوات من نجاح الثورة الصينية ، واستغلت الولايات المتحدة ظروف مرحلة مابعد الاستقلال ،

وواصلت التحرك في أنحاء العالم الثالث النامي ، تقدم لدوله المساعدات والمعونات المشروطة ، وتنشر بينه نموذجها السياسي والاقتصادي ، في مواجهة النموذج السوفييتي ، مما أدى إلى حالة من التمزق السياسي والاقتصادي لعدد كبير من هذه الدول المستقلة حديثا ، كما أدى إلى نقاط توتر هادئة أو محتدمة على طول خطوط التقاطع بين حركة القوتين الرئيسيتين ، وإلى اشتعال عدد من الحروب المحلية ، غير المفهومة إلا في إطار الأهداف الاستراتيجية للقوتين الكبيرتين ، هذه الأهداف التي تتلخص ــ كما سبقت الإشارة ــ في محاولة السيطرة الايديولوجية والاقتصادية على العالم بأسره ، وليس أقل (Burton, 1967: 89.) .

وبالنسبة للتقييم الكمي لهذا العامل ــ وضوح الاستراتيجية ــ فقد حصلت الولايات المتحدة في الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ٩) على معامل قدرة ٨ ، بينما حصل الاتحاد السوفييتي على معامل قدره ١٠ ، ولأن هناك معاملين آخرين (×) في حسابات القوة الشاملة هما (معامل الارادة الوطنية + معامل القدرة الدبلوماسية) ، فإن الحسابات النهائية لقوة الدولتين ، سوف تتأخر قليلا ، إلى مابعد تحليل هذين المعاملين ، والتوصل إلى ما قدر لكل من الدولتين من تقييم كمي لهما .

سادسا : الإرادة الوطنية :

رغم صعوبة التقييم الكمي لعناصر الإرادة الوطنية ، كما سبقت إلى ذلك الإشارة ، إلا أن أهميتها تقتضي محاولة تحليلها ثم تقييمها بعد ذلك قدر ما يمكن . وتنقسم زوايا دراسة هذا العامل إلى المستويات الآتية :

أ) مستوى التماسك الوطني :

ويتضمن قياس (التناسق الثقافي + التكامل الإقليمي + الأقليات + التفاوت الإجتماعي والاقتصادي + القدرة على الحشد + الاتصال والتفاعل + زوايا أخرى) . والواقع أن هناك قدرا من التشابه بين الدولتين ــ محل الدراسة ــ من ناحية تعدد القوميات والثقافات المكونة لأيهما . وقد عالجت الولايات المتحدة ذلك **بالديمقراطية** ، بينما عالجها الاتحاد السوفييتي **بالأيديولوجية** ، ولا يمكن القول بأنهما ــ الديمقراطية والأيديولوجية ــ قد حقق أيهما نجاحا كاملا في هذا العلاج . وكثيرا ما تشير الدراسات إلى انكسارات هنا أو هناك ، غير أنها ليست بالعمق الذي يهدد أيهما كقوة كبرى . وما يمكن رصده ــ في هذا المجال ــ إنما يتمثل في محاولة كل قوة منهما النيل من الأخرى ، من خلال محاولة تعميق هذه الانكسارات ، أو استخدامها في مجال الدعاية السياسية على المستوى المحلي أو الاقليمي أو العالمي . وتعمد الدولتان إلى علاج مشكلات التفاوت الاجتماعي

والاقتصادي بوسائل متباينة ، ولكن ما تزال ظواهرها قائمة ، خاصة في الولايات المتحدة ، التي تتفاوت أحوال ولاياتها ، كما تتباين داخل الولاية المتحدة ، وتبدو ظواهره في الاتحاد السوفييتي بين قومياته الآسيوية والأخرى الأوروبية ، مما ينتج عنه ضعف مافي درجة التناسق الثقافي ، فضلا عن تفاوت مافي النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، وتتشابه القوتان في قدرتهما الفائقة على الحشد فضلا عن الاتصال والتفاعل ، مع عدم تجاهل نقاط ضعف معينة تعود أساسا لاتساع المساحة وتعدد الولايات أو القوميات ، وإن كانت مركزية الاتحاد السوفييتي ، تحقق ـــ من هذه الناحية ـــ نجاحا قد يفوق من بعض جوانبه لا مركزية الولايات المتحدة (Dye, 1973 : 163) .

ب) مستوى القيادة :

ويتضمن قياس (فعالية الحكومة + القرار + العلاقة بينها وبين الشعب + وسائل الاتصال + القدرة على التجديد + زوايا أخرى) ، وعند هذه النقطة تصل درجة الاختلاف بين الدولتين إلى أعلاها ، وذلك مع اختلاف الفكر السياسي بينهما جذريا ، فالولايات المتحدة تمارس نظاما رئاسيا فيدراليا ، يتحقق فيه لولاياتها حكوماتها المحلية وسياساتها الخاصة ، ويأخذ القرار فيها دورة واسعة حتى يتم إقراره ، وتتخذ العلاقة بين الشعب والحكومة مساراتها عبر قنوات عديدة مفتوحة (الانتخابات + الصحافة + المجالس المنتخبة) ، كما أن قدرتها على التغيير عالية (مرة كل ٤ سنوت) ، وهي الخصائص التي من شأنها تكوين بنية داخلية شديدة الحيوية ، عالية المستوى ، وان شابها ـــ أحيانا ـــ التأخر في إصدار القرار ، وكذلك الضعف الذي قد يحيط بتنفيذه حالةوجود اختلاف شديد في الرأي حوله ، وهي ـــ الولايات ـــ تعوض ذلك بالوضع المبدئي لمجموعة من الأهداف ـــ الاستراتيجية ، المتسمة بأكبر قدر ممكن من الثبات والاستمرار ، والتي لا تخضع ـــ في كل مرة ـــ للنقاش ، والتي تأخذ طريقها للتنفيذ في إطار الأمن القومي العام ، وتختلف هذه الخصائص في الاتحاد السوفييتي في إطار ايديولوجيته الخاصة عن الدولة والحزب والحكومة . وقد تظهر فعالية الحكومة على درجة عالية من القوة والنفاذ ، وفي قدرتها على اتخاذ القرار الحاسم مع عدم إعلان الخلافات ، غير أن وسائل الاتصال تظهر محدودة ومحددة ، كما أن القدرة على التجديد تظهر ضعيفة ، ولكن يعوضها ثبات الأهداف ـــ الاستراتيجية واستمراريتها ، ودرجة التركيز العالية في تنفيذها وتسييرها (Dean, 1974) .

ج) مستوى الترابط بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية :

ويتضمن هذا المستوى العديد من الزوايا التفصيلية ، من قبيل (برامج الأحزاب ، الصحافة والمعارضة ، معدلات النمو والنجاح في تحقيق الأهداف ، الوعي الوطني والنضج الاجتماعي ، المظاهرات والتوترات الداخلية ، غير ذلك) ، ومن الواضح أنها زوايا تحتاج لاستقصاءات خاصة دقيقة معقدة ، تقوم بها مراكز البحوث الاستراتيجية ، متجاوزة ظواهر الدعاية والجيوبوليتيكا ، إلى أعماق بعيدة داخل المجتمع والدولة ، وتشير الدراسة المذكورة (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١٠) إلى تفوق الولايات المتحدة في المستوى الأول (التماسك الوطني) ، وإلى تفوق الاتحاد السوفييتي في المستوى الثاني (القيادة) ، وإلى تكافؤها في المستوى الثالث (الترابط بين الاستراتيجية والمصالح الوطنية) ، ومن ثم يحصل كل منهما على معامل قدره (١٠) من هذه الناحية من نواحي قياس القوة ، والتي تأتي تحت عنوان « الإرادة الوطنية » (ن) .

القدرة الدبلوماسية (م) :

تقاس هذه القدرة من خلال كفاية الأجهزة الدبلوماسية على مستوى العالم ، وفعاليتها في تحقيق مايوكل إليها من سياسات ، إما عن طريق حشد المجتمع الدولي في اتجاه معين ، أو في التصويت في المحافل الدولية لصالح رأي أو قضية محددة ، أو في التدخل ــ السافر أو الخفي ــ لتحقيق تحول معين في سياسة دولة ما ، نحو مصلحة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي . وتتميز دبلوماسية الولايات بالديناميكية والحركة السريعة ، بينما تتميز دبلوماسية الاتحاد بالهدوء البطيء ، وتتميز في الدولتين بتعدد المستويات والتشابك والتعقيد . ويميل الاتحاد السوفييتي إلى صبغ دبلوماسيته بايديولوجيته ، وإلى إضفاء طابع من السرية المفرطة على تحركاته في هذا المجال ، ونادرا ما يلجأ إلى الحركة العنيفة ، بينما تتحرك دبلوماسية الولايات المتحدة في إطار من العلانية والمؤتمرات المفتوحة ، مع عدم تجاهل مستوياتها الأخرى الخفيّة غير المعلنة ، ولكنها أحيانا ما تلجأ إلى الحركة العنيفة لتحقيق هدف حيوي ، ثم تبرره بعد ذلك دعائيا وعالميا ، وفي التحليل الأخير تحصل الولايات المتحدة على معامل كمي قدره ٩ من هذه الناحية ، بينما يحصل الاتحاد السوفييتي على معامل قدره ١٠ (أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، ١٩٨٢ : ١١) .

وبذلك تكون جملة ما حصلت عليه الولايات المتحدة من معاملات القوة (س + ن + م) هي ٢٧ (٨ + ١٠ + ٩) على الترتيب ، وتكون جملتها بالنسبة للاتحاد السوفييتي هي ٣٠ (١٠ + ١٠ + ١٠) .

التقييم النهائي لحسابات القوة الشاملة للدولتين :

يلخص الجدول الآتي القيم الكمية ــ التي سبق تقديرها ــ لعناصر حسابات القوة الشاملة

للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، تبعا للمعادلة السابق تقديمها عن هذه الحسابات (ك + ص + ع + ذ) × (س + ن + م) .

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي
الكتلة الحيوية (ك)	١٠٠	٩٠
القدرة الاقتصادية (ص)	١٧٤	١٠٥
القدرة العسكرية (ع)	١٩٤	١٩٧
القدرة على النفوذ (ذ)	٩٠	١٠٠
	جملة ٥٥٨	٤٩٢
وضوح الاستراتيجية (س)	٨	١٠
الارادة الوطنية (ن)	١٠	١٠
الدبلوماسية (م)	٩	١٠
	جملة ٢٧	٣٠

التقييم النهائي للولايات المتحدة = ٥٥٨ × ٢٧ = ١٥٠٦٦

التقييم النهائي للاتحاد السوفييتي = ٤٩٢ × ٣٠ = ١٤٨٦٠

ويوضح التقييم تفوقا محدودا للولايات المتحدة ، حققته بفضل ما حصلت عليه من درجات تتصل بقيم « **القوة المدركة** » (ك + ص + ع + ذ) وذلك رغم تفوق الاتحاد السوفييتي فيما يتصل بحصوله على معاملات (س + ن + م) أكبر ، على أن مثل هذا التقييم المقارن ، لا يجدر الاستناد إليه بصورة مطلقة ، ليس فقط لأن جميع عناصر حسابات القوة المذكورة قابلة للتغير بالإضافة والحذف لأي من الدولتين ، ولذلك فإنها تحتاج إلى المراجعة وإعادة التقييم ، ربما سنويا ، خاصة مع كل تغير حاسم في أي عنصر منها ، بل أيضا لاختلاف وجهات النظر فيما يتصل بتقدير الدرجات خاصة مع وجود عشرات من العناصر التفصيلية التي قد يصعب حصرها ، وبالأخص بالنسبة لتقدير الدرجات الخاصة بالمعاملات (س + ن + م) ، وهي حاسمة في تقرير النتيجة الأخيرة للتقييم ، فهذه المعاملات (×) تمنح لعناصر الحركة والترابط التي تتسم بصعوبة تقييمها ، كما أن وجهات النظر تختلف بشأنها اختلافا بينا ، وهناك من الدراسات ماتنتهي إلى تفوق الاتحاد السوفييتي عند التقييم الأخير لحسابات القوة الشاملة ، وذلك بالنسبة للولايات المتحدة التي تمثل القوة الأخرى المنافسة ، وهو ما يعني ـــ أيضا ـــ ضرورة النظر إلى حسابات القوة بقدر من الحذر ، فرغم أنها تقدم الأسلوب الأمثل لقياس قوة الدولة ، إلا أنها ماتزال تحتاج إلى تدعيم هذا الأسلوب إحصائيا ورياضيا ، بما يحقق قدرا أكبر من الاطمئنان إلى نتائجه ، كما يجدر النظر إلى نتائج التقييم ـــ كما سبقت الاشارة ـــ باعتبارها متغيرة ، تحتاج إلى

المتابعة وإعادة التقييم ، هذا التقييم وهذه المتابعة التي لا يمكن أن تكون فردية اجتهادية ، ليس لصعوبة ذلك أو استحالته أحيانا ، بل لأن الموضوع يحتاج بطبيعته لتخصصات مختلفة ، ومن مستويات فنية عالية المستوى ، مدعمة بالأجهزة والعقول والحسابات الآلية ، هذه التي تضمها غالبا مراكز الدراسات والبحوث في الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد والعلوم العسكرية والاستراتيجية .

خاتمـــة :

يظهر الصراع بين القوى السياسية في الساحة العالمية كحقيقة تاريخية مستمرة منذ أقدم العصور ، وتصل دوائر الصراع في الوقت الحاضر إلى درجة من الاتساع ، يصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن دواماتها ، خاصة مع اتصال جذورها بالمصالح الاقتصادية والعسكرية والثقافية والايديولوجية المعقدة لدول العالم جميعها . وتخوض كل دولة هذا الصراع مستندة إلى قواها الذاتية وإلى ارتباطاتها الإقليمية والدولية معا ، وتتطلب ذلك ـــ بالنسبة لكل دولة ـــ حسابات كافية لأبعاد هذا الصراع عامة ، ولما يهمها منها خاصة ، وقياسات دقيقة للقوة الذاتية وللقوى الأخرى ... خاصة المضادة منها ، وهي الحسابات والقياسات التي يقوم بها فريق من المتخصصين في الجامعات ومراكز البحوث الجيوستراتيجية ، وتصدر عنها التقارير السنوية ، وتعقد لها الندوات والمؤتمرات ، بهدف تطهير أساليب القياس وأدواته ، وتطوير طرق الحساب والمقارنة ، بحيث أصبحت تكون ـــ في مجموعها ـــ مجالا علميا عمليا مندفعا بحيوية فائقة ، مما يجدر الانتباه إليه بكل عناية ، والمشاركة فيه بكل قوة .

وليس من شك في قيام القوة السياسية عبر التاريخ بحساباتها بطرق عديدة ، تتراوح مابين جمع المعلومات عن هذه المضادة لها ، وما بين التعرف على قدرتها على حشد القوة حالة احتدام الصراع ، وما تزال المعلومات ـــ عن الدولة وعن غيرها ـــ تمثل القاعدة الأساسية اللازمة لسلسلة متصلة من عمليات القياس والمقارنة . وقد تطورت هذه العمليات الآن ـــ في ظل تكنولوجيا عالية المستوى ـــ نحو نوع من القياس الكمي الدقيق لكافة عناصر الدولة (الأرض + السكان + الموارد + النظم الداخلية + الثقافة + الحدود) ، مع مقارنتها بغيرها من الدول باستخدام مؤشرات معينة ، تتصل بهذه العناصر فضلا عن تفصيلاتها ، وتهيء هذه القياسات + المقارنات لبناء هرم توزيع القوى السياسية في العالم ، وهو ما يعني ترتيبا لدول العالم ، تبعا لما حصلته كل منها من تقدير كمي لعناصرها ، بناءاً على المؤشرات المتفق عليها . ويمكن القول بوجود درجة عالية من الارتباط بين ما يتاح للدول من معلومات + حسابات + مقارنات ، وبين قدرتها على إدارة الصراع لمصلحتها ، ودرجة تفانيها للتأثير فيه بما يفيدها على المدى القريب والبعيد ، خاصة وأن نتائجها تتضمن تحديا كميا دقيقا لجوانب قوتها ونقاط ضعفها . فإذا ما

استثمرت في إطار برامج التخطيط الخاصة بالدولة تجلت ثمارها نموا عاما لبنية الدولة ، واطرادا متزايدا في فاعليتها وكفايتها في الساحة العالمية .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تضمنت تعريفات وتحليلات معينة تتصل بالجوانب الفلسفية والمنهجية لهذا الموضوع (قوة الدولة) ، أتبعتها بنموذج تطبيقي لها عن القوتين الرئيسيتين في العالم المعاصر (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي) منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها قد انطوت على هدف ، ربما يكون أعمق غورا مما ذكر ، فضلا عن اتصاله بهذه المجموعة من الدول التي يهمنا أمرها ، الدول العربية . وتتحدد الصلة بين هذه الدول وبين قياس قوتها فيما تواجهه هذه الدول من صراع متعدد الأبعاد والمستويات ، يتصل بعضها بما وجدت عليه هذه الدول نفسها من أوضاع حضارية ، ورثتها عن فترة طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية ، خلفت بنياتها على حالة من الهمود يجدر تحديد مداها فضلا عن أسبابها ، خاصة وأنها ـــ الدول العربية ـــ تحوز من الموارد ومن عوامل القوة مالا يجوز معه أن تبقى على ماهي عليه ، ثم هذا الصراع مع القوى المتداخلة معها في منطقتها ، المتوطنة في قلبها ممزقة لوحدتها ومقطعة لتدفق الحركة والتفاعلات على جانبها ، وهذه الأخرى المحيطة بها والمتطلعة إلى ثرواتها ، وهذه المتدخلة في شئونها ومجريات الأحداث فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إلى غير ذلك من مستويات الصراع الداخلية والخارجية ، التي تبرر هذه الدعوة نحو الاهتمام بهذا الموضوع في الجامعات العربية ومراكز البحوث والاستراتيجية فيها ، اهتماما يجد قنواته العملية في تدعيم مراكز جمع المعلومات وفي استخدام تكنولوجيا الاتصال والبرمجة والتحليل عند أعلى مستوياتها ، وفي تشجيع المؤتمرات والندوات والبحوث بكل الوسائل والسبل ، وفي تعميق أواصر التعاون والتبادل بين كافة المراكز الاستراتيجية في العالم العربي ، ولن تكون الثمرة بحال بأقل مما يبذل من أجلها من جهود وأموال .

المراجع العربية :

البقري ، فاروق محمد ، « التوثيق ونقل المعلومات في مجال التنمية الصناعية ، وأهميته للدول النامية » ، القاهرة : **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٤٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص ص ١١٥ـــ١٣٠ .

العمري ، بكر عمر ، « المنظمات الاقليمية ، ظهور نظام ثلاثية الأقطاب للقوة العالمية » ، جدة : **مجلة الاقتصاد والادارة** ، جامعة الملك عبد العزيز ، المحرم ١٣٩٦هـ ، ص ص ١٠٥ـــ١١٧ .

أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، « دراسة مقارنة لحسابات القوة الشاملة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي » ، القاهرة : (تقرير غير منشور) ، ١٩٨٢ .

بدر ، أحمد ، « العلم والتكنولوجيا في السياسة الدولية » ، القاهرة : **مجلة السياسة الدولية** ، العدد الثاني ، اكتوبر ١٩٦٥ ، ص ص ٩٨ــ١٠٩ .

حمدان ، جمال ، **استراتيجية الاستعمار والتحرير** ، القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٨ .

جاب الله ، السيد ، استراتيجية التنمية الاقتصادية في السبعينات» ، القاهرة : **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٤٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص ص ٥ــ١٤ .

زهران ، حمدية ، « آثار التبعية الاقتصادية على بنيان التجارة الخارجية في البلاد المتخلفة اقتصاديا » ، جدة : **مجلة الاقتصاد والادارة** ، جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثاني ، المحرم ١٣٩٦هـ ، ص ص ١١ــ٣٠ .

شافعي ، محمد زكي ، « الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي في البلاد النامية » ، بغداد : **مجلة الاقتصادي** ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد الثالث ، أيلول ١٩٧٠ ، ص ص ٩٦ــ١٠٨ .

شكري ، محمد عزيز ، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، العدد السابع ، يوليو ١٩٧٨ .

غالي ، بطرس بطرس : « الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » ، القاهرة : **مجلة السياسة الدولية** ، يوليو ١٩٦٦ .

فخر ، أحمد اسماعيل : **حسابات القوة الشاملة** ، القاهرة : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني (بدون تاريخ) .

مجاهد ، حورية توفيق : « سياسة توازن القوى » ، القاهرة : **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٤٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص ص ١٣١ــ١٦٨ .

مجلي ، ساطع : « الدول النامية ومفهوم النمو » ، **المجلة الجغرافية السورية** ، المجلد الثاني ، حزيران ١٩٧٧ .

مقلد ، اسماعيل صبري : « الاستراتيجية الامريكية والعصر النووي » ، القاهرة : **مجلة السياسة الدولية** ، يناير ١٩٦٨ .

المراجع الأجنبية :

Ackerman, E.A. "population, natural resources and technology", Ann Am. **Acad. Polit. Soc. Sci** (1967), 369-84.

Barnett, H. "The changing relation of national resources security", **Econ. Geog.** vol. 34. No.3, July, (1958).

Beloff, Max. **The great powers: Essays in twentieth century Politics,** London: Ruskins House, 1959.

Burton, I.W. **International relations: A general theory.** Cambridge University Press. 1967.

Carlson, L. **Geography and World Politics.** New York: 1958.

Carter, G.F. **Man and the Land.** London: Heffer, 1975.

Chisholm, M. **Geography and Economics.** London : Heffer, 1970.

Chorley, R.J. **Water, Earth and Man.** London: Heffer 1973.

Clark, John I. **Population geography and the developing countries.** Oxford: Pergamon Press, 1971.

Claude, Inis, L. **Power and international relations.** New York: Random House, 1962.

Cohen, S.B. **Geography and Politics in a world devided.** London: Heffer, 1974.

Collins, W.P.	**Perspective on State and Local Politics.** New Jersey: Prentice-Hall, 1974.
Cox, K.R.	**Locational approach to power and conflict.** London: Heffer, 1975.
Dahl, Robert A.	**Modern Political analysis.** New Jersey: Prentice - Hall, 1970.
Dean, E. Ed.,	**Readings in modern political analysis.** New Jersey: Prentice-Hall, 1974.
Detwyler, Thomas R.	**Man's impact on environment.** New York: Mc-Graw - Hill Book Co., 1971.
Dewdney, J.C.	**Ageography of the Soviet Union.** Oxford: Pergamon Press, 1971.
Douglas, W.A.	**Politics and geographic relationships: Towards a new focus.** New Jersey: Prentice-Hall, 1971.
Dye, Thomas R.	**Politics in State and Communities.** New Jersey: Prentice - Hall, 1973.
Frohock, Fred M.	**Normative political theory.** New Jersey: Prentice - Hall, 1974.
Goblet, Y.M.	**Political geography and the World Map.** London: 1955.
Guyol, B.B.	**Energy in the perspective of geography.** London: Heffer, 1971.
Hawley, Willies D. (Ed.)	**The search for community power.** New Jersey: Prentice-Hall, 1974.
Hay, A.	**Transport for the space economy.** London: Heffer, 1973.
Herfindahl, O.C.	**Economic theory of natural resources.** London: Heffer, 1975.
Holland, Henry M.	**Politics through literature.** New Jersey: Prentice - Hall, 1968.
Jackson, W.	**Politics and geographic relationships.** London: Englewood Cliff, 1964.
Kissinger, H.	**Nuclear weapons and foreign policy.** New York: Gardencity, 1967.
Liska, George.	**International equilibrium.** Gambridge: Mass Harvard University Press, 1957.
Mishan, E.J.	**Welfare economics: Five introductory essays.** New York: Random House, 1964.
Mishan, E.J.	**The costs of economic growth.** London: Penguin Books, 1967.
Moodie, A.E.	**Geography behind politics.** London: 1961.
Muir, R.	**Modern political geography.** London: Heffer, 1975.
Nimmo, Dan.	**Popular images of politics.** New Jersey: Prentice-Hall, 1974.
Pounds, N.	**Political geography.** London: Heffer, 1963.
Pounds, Norman, J.G.	**Political geography.** New York: Mc-Graw-Hill Book Co., 1972.
Prescott, J.R.V.	**Political geography.** London: Heffer, 1972.
Seabury, Paul	**Balance of power.** Berkeley, California: University of California Press. 1965.
Shevsky, Pokshi V.	**Geography of the Soviet Union.** London: Heffer, 1974.
Smith, David M.	**The geography of social well-being in the United States.** New York: Mc-Graw-Hill Co., 1973.
Smith, G.H.	**Conservation of natural resources.** London: Heffer, 1971.
Thoman, Richard S.	**Geography of international trade.** New Jersey: Prentice-Hall, 1976.
U.N.	**Demographic Yearbook,** 1960-1978.
Waltz, K.N.	"International structure. Nation force and the Balance of world power". **Jour of International Affaires.** vol., 21, No. 2, pp. 215-31.
Wathins, Fredrick M.	**The age of idiology: Political thought, 1750 to Present.** New Jersey: Prentice-Hall, 1964.